

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير -

العنوان

دور التحليل المالي في ترشيح قرار منح القروض في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -
خلال الفترة 2019-2023

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

تواتي سمية

عبد اللوش نجاة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	بن زعدة حبيبة
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	كعواش أمين
ممتحنا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	ينون أمال

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير -

العنوان

دور التحليل المالي في ترشيح قرار منح القروض في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -
خلال الفترة 2019-2023

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

تواتي سمية

عبد اللوش نجاة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	بن زغدة حبيبة
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	كعواش أمين
ممتحنا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	ينون أمال

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا رسالة العلم والمعرفة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى من تتلمذنا على أيديهم في جميع مراحل التعليم " أساتذتنا الكرام " ونخص بالتقدير والشكر للأستاذ المشرف: **كعواش أمين**.
كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير على كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العم



لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك، فإنه لا يسعني في هذه اللحظات التي
لعلني لا أملك أغلى منها، أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى ملائكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى من كان دعائها

سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة

إلى من صد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير... أبي الكريم

أدامه الله

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصدود... إخوتي

إلى من كانوا ملجئي، ولم يبخلوا عني بكل الدعم... خالتي وبنات خالتي

إلى زميلاتي وزملائي الأعزاء، إلى من تمنى لي النجاح.

سمية

الحمد لله الذي كلما سألته أعطاني وكلما شكرته زادني من فضله والذي بعونه أنهينا هذا
العمل المتواضع.

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود أمي أطل الله في عمرها.

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي الأبناء أدامهم الله لي.

إلى كل عائلتي الحبيبة.

إلى صديقاتي الوفيات.

نجاة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
VI -IV	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: مدخل عام للتحليل المالي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
08	المطلب الأول: نشأة التحليل المالي
08	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أهداف وأنواع التحليل المالي
12	المطلب الرابع: مراحل التحليل المالي
14	المطلب الخامس: بيئة التحليل المالي
15	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
15	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
22	المطلب الثاني: المردودية وجدول حسابات النتائج
26	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
31	المبحث الثالث: معايير تقييم الربحية
31	المطلب الأول: معيار صافي القيمة الحالية
34	المطلب الثاني: معيار دليل الربحية
35	المطلب الثالث: معيار معدل العائد الداخلي
38	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري للقروض البنكية	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

قائمة المحتويات

41	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية
44	المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك التجارية
48	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
49	المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري
53	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية
53	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية
56	المطلب الثاني: أنواع ووظائف القروض البنكية
61	المطلب الثالث: مراحل منح القروض البنكية
62	المطلب الرابع: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية
63	المبحث الثالث: عموميات حول السياسة الإقراضية
63	المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقراضية
65	المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقراضية
67	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية
68	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير -
71	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري
72	المطلب الثاني: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير -
72	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير -
75	المطلب الرابع: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير -
76	المبحث الثاني: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير -
76	المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض
77	المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في المقترض والوثائق اللازمة
78	المطلب الثالث: دراسة البنك لملف القرض
78	المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم

قائمة المحتويات

78	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
83	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام المردودية
84	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
90	المطلب الرابع: التقييم باستخدام معايير الربحية
94	خلاصة
96	الخاتمة
99	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج	25
02	ميزانية البنك التجاري	50
03	الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -	77
04	تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال الفترة 2019 - 2023	79
05	تطور مؤشر رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال الفترة 2013-2023	79
06	تطور مؤشر رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2019-2023	80
07	تطور مؤشر رأس المال العامل الخاص خلال الفترة 2019-2023	80
08	تطور مؤشر رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2019-2023	81
09	تطور مؤشر رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2019-2023	81
10	تطور مؤشر احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2019-2023	82
11	تطور مؤشر الخزينة خلال الفترة 2019-2023	82
12	تطور مؤشر المردودية التجارية خلال الفترة 2019-2023	83
13	تطور مؤشر المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2019-2023	83
14	تطور مؤشر المردودية المالية خلال الفترة 2019-2023	84
15	تطور مؤشر السيولة العامة خلال الفترة 2019-2023	85
16	تطور مؤشر السيولة السريعة خلال الفترة 2019-2023	85
17	تطور مؤشر السيولة النقدية خلال الفترة 2019-2023	86
18	تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول خلال الفترة 2019-2023	86
19	تطور مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة خلال الفترة 2019-2023	87
20	تطور مؤشر نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2019-2023	87
21	تطور مؤشر نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2019-2023	88
22	تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي خلال الفترة 2019-2023	88
23	تطور مؤشر نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام خلال الفترة 2019- 2023	89
24	تطور مؤشر الاستقلالية المالية في التمويل الدائم خلال الفترة 2019-2023	89
25	تطور مؤشر نسبة تغطية المصاريف المالية خلال الفترة 2019-2023	90
26	التدفقات النقدية السنوية خلال الفترة 2019 - 2023	91
27	إجمالي مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX	92

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
14	بيئة التحليل المالي	01
16	رأس المال العامل	02
18	رأس المال موجب	03
19	رأس المال سالب	04
19	رأس المال معدوم	05
22	أسباب انخفاض الخزينة	06
47	أنواع البنوك التجارية	07
59	أنواع القروض البنكية	08
74	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -	09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
طلب الإستفادة من القرض	01
الوثائق اللازمة لملف القرض	03-02
الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري	04
الميزانية - جانب الاصول - للسنوات المالية 2019-2023	05
الميزانية - جانب الخصوم - للسنوات المالية 2019-2023	06
جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات المالية 2019-2023	07

المقدمة

المقدمة

إن الدور الذي تلعبه المؤسسة والتغيرات التي يستهدفها المحيط الذي تنشط فيه والمنافسة التي تواجهها كل هذا جعلها تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة. حيث يعتبر التحليل المالي إحدى تقنيات التسيير المالي، وهو عبارة عن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على سياستها المتبعة، وهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد في فهم الهيكلية المالية والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية والمستقبلية، إن استخدام التحليل المالي كأداة لترشيد اتخاذ القرارات لا يقتصر فقط على المؤسسة الاقتصادية، وإنما يتعدى ذلك إلى البنوك بمختلف أنواعها باعتبارها مؤسسة مالية متخصصة.

وباعتبار البنوك التجارية ركيزة أساسية في تركيبة القطاع البنكي، وهذا لما تقوم به من وظائف وما تزاوله من نشاط، في القروض والتجارة في الديون، إذ تعمل على التلاقي بين أصحاب الفوائض المالية الراغبين في عرض أموالهم فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها في شكل قروض على مختلف أوجه الاستثمارات. فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن منحها في شكل ائتمان لأصحاب العجز المالي هي الاستخدام الرئيسي لها.

وفي الواقع، تعتبر عملية منح القروض بمثابة الثقة التي تضعها البنوك التجارية في عملائها، ونظرا لكون عملية منح القروض من قبل البنوك التجارية تتطلب توفر درجة كافية أو معقولة من الموثوقية في العميل طالب القرض، وباعتبار بنك القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية، فإنه يجب عليه القيام بجمع معلومات دقيقة عن العميل، ثم القيام بدراستها من أجل الكشف عن الوضعية المالية خلال فترة معينة والتأكد من مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي.

❖ إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق سنعالج موضوعنا من خلال الإشكالية التالية:

ما هو دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير - ؟

❖ الأسئلة الفرعية

للإجابة على هذه الإشكالية وبصورة واضحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يستند بنك القرض الشعبي الجزائري فعلا إلى التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض؟
- هل يستند بنك القرض الشعبي الجزائري على مجموعة من المعايير في منح القروض؟

❖ فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يستند بنك القرض الشعبي الجزائري على التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض؟
- الفرضية الثانية: يستند بنك القرض الشعبي الجزائري على مجموعة من المعايير في منح القروض؟

❖ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في:

- تسليط الضوء على التحليل المالي ومختلف أدواته، كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض.
- معرفة طريقة منح القروض في البنوك التجارية والإجراءات المتبعة لدراسة طلب القرض.
- الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا.

❖ أهداف الدراسة

نسعى من خلال انجاز هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة؛
- معرفة أهمية ودور البنوك التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي؛
- التعرف على مختلف المعايير التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري من أجل اتخاذ قرار منح القرض.

❖ المنهج المتبع والأدوات المستعملة

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصل الأول، الثاني والثالث، هذا المنهج قائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة وذلك باستخدام بعض الكتب والأطروحات والمجلات التي تناولت الموضوع.

❖ أسباب اختيار الموضوع

وتتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في ما يلي:

- يندرج ضمن التخصص؛
- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة؛
- رغبتنا وميولنا في دراسة هذا الموضوع لمعرفة الأهمية العلمية وتنمية المعرفة الشخصية.

❖ الدراسات السابقة

من أجل إثراء بحثنا بالمعلومات الكافية، اعتمدنا على الدراسات التابعة لموضوع الدراسة منها:

- دراسة خويبيزي مريم (2017-2018) بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، فرع مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، وتمثلت إشكالية هذه الأطروحة في "كيف يتم ضبط وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية للجنة بازل؟ وما مدى التزام البنوك التجارية لهذه المعايير؟، وتطرقت هذه الدراسة إلى المخاطر الائتمانية وتلك المتعلقة بالسيولة بغرض التعرف على أهم التعديلات التي مست نظم ومناهج إدارة هذا النوع من المخاطر وفقا لما جاءت به مضامين اتفاقيات بازل الأولى، الثانية والثالثة، وتمت هذه الدراسة على مستوى بنك الجزائر، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نجد

أن هذه الإصلاحات الجوهرية الصادرة في سنة 2014 جاءت في مضمونها بغرض إدخال متطلبات إضافية لرأس المال وتحقيق نسب ملاءة تتوافق مع متطلبات اتفاق بازل الثالث.

• دراسة بن عمر خالد (2010-2011) بعنوان "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، وتم طرح الإشكالية التالية: "كيف يمكن استخدام النماذج الحديثة لدى البنوك التجارية في قياسها لمخاطر الائتمان للمؤسسات التي تطلب منها التمويل؟ وما هو واقعها لدى البنوك التجارية الجزائرية؟"، وهدفت هذه الدراسة إلى ابتكار الأساليب الحديثة لقياس مخاطر الائتمان، حيث كانت بدايتها مع أسلوب التحليل التمييزي الذي يعمل لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة أو عاجزة وفق خصائص معينة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وضع النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات إلى جانب التحليل المالي المعتمد في البنوك التجارية الجزائرية كعنصر مكمل له لتعزيز نتائجه والتأكد منها.

• دراسة باديس بوغرة (2009-2010) بعنوان "تقييم فعالية الربحية التجارية باستخدام معيار صافي القيمة الحالية"، مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة، وتمثلت إشكالية هذا البحث في "ما مدى فعالية معيار صافي القيمة الحالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟ وهل يمكن اعتباره بديلا لمعايير التدفق النقدي المخصوم؟"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الربحية التجارية لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعادة تقييمها ماليا لإثبات فعالية ربحيتها التجارية في تحقيق أهداف الملاك المبنية على تعظيم ثراواتهم وأيضا لإثبات فعالية استخدام معيار صافي القيمة الحالية مقارنة بمعايير التقييم الأخرى، من أهم النتائج المتوصل إليها نجد أن نجاح أي مشروع أو فشله يتوقف على جودة التحليل التسويقي والمالين كما يتوقف على درجة جودة المعيار المعتمد في اتخاذ القرار.

• دراسة اليمين سعادة (2008-2009) بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، وكانت إشكالية البحث كالتالي: "هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول على تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي يعاني منها؟"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة.

❖ حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود موضوعية مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -.
- البعد الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

❖ صعوبات الدراسة

من خلال قيامنا بالدراسة المتعلقة بموضوع دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية واجهنا الصعوبات التالية :

- ضيق فترة التحضير بسبب رفض البنك استقبالنا في الوقت المتفق عليه بسبب الأوضاع الصحية التي يمر بها العالم؛
- عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والبنك؛
- قلة المعلومات والوثائق المقدمة من البنك في الجانب التطبيقي.

❖ هيكل الدراسة

من أجل تغطية جميع جوانب متغيرات الدراسة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

بالنسبة للفصل الأول: اشتمل على الجانب النظري إذ تناولنا فيه مدخل عام للتحليل المالي مقسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتضمن ماهية التحليل المالي أما المبحث الثاني فتناولنا مختلف أدوات التحليل المالي والمبحث الثالث تطرقنا إلى معايير تقييم الربحية، في حين الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان الإطار النظري للقروض البنكية والذي يتضمن ثلاث مباحث وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا مفاهيم أساسية حول القروض البنكية وأخيرا المبحث الثالث فقد كان بعنوان عموميات حول السياسة الإقراضية.

أما بالنسبة للمبحث الثالث فتضمن الجانب التطبيقي وجاء تحت عنوان دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-، وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري، أما في المبحث الثاني فتناولنا دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-، في حين تضمن المبحث الثالث التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم.

الفصل الأول

مدخل عام للتحليل

المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المبحث الثالث: معايير تقييم الربحية

تمهيد

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية والمادية لدى المؤسسة، وهذا لا يكون إلا باستعمال تقنية من تقنيات التسيير، والمتمثلة أساسا في التحليل المالي، الذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات، حيث يعتبر من أهم الأدوات التي يستعان بها لتحليل المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الوضع المالي للمؤسسة وتوازنها، لذا يشكل موضوع التحليل المالي حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: معايير تقييم الربحية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات وكذا المتعاملين معها، حيث يستعمل لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بإتباع طرق تهدف مجملها إلى فحص السياسة المالية للمؤسسة ومحاولة تفسيرها. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم التحليل المالي، ومن ثم إبراز أنواعه وأهدافه ومراحله وبيئته.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسيات مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كسوفاتها المحاسبية. ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، أو النواحي الجغرافية، مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة¹.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المؤسسات. الأولى وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها. والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة. وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب، حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة².

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المهمة، حيث يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة الحالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التحليل المالي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها:

¹ ناصر داددي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 13.

² منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 11.

يقصد بالتحليل المالي "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و لأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"¹.

يعرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"².

كما يعرف بأنه "عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها"³.

من هذه التعاريف نستنتج أن التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المنظمة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة⁴.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع⁵.

وتتلخص أهمية التحليل المالي في⁶:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي لمشاريع المؤسسة المختلفة ليمد متخذي القرار في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرار الرشيد؛
- يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد أدائها؛

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 96.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 157.

³ مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010، ص 233.

⁴ محمد الصيرفي، "إدارة المال وتحليل هيكله"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 285.

⁵ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 24.

⁶ عمر بن دادة، "دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيح، 2017، ص ص 12، 13.

- يساعد في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فقد تعددت أصناف التحليل المالي كل حسب الزاوية التي ينظر منها إليه، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف التحليل المالي وأنواعه.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية¹:

- أ- معرفة حقيقة الوضع المالي في المؤسسة؛
- ب- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الاقتراض؛
- ت- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- ث- الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
- ج- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- ح- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- خ- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها؛
- د- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أنواع تكمل بعضها البعض، وهي ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أولا: البعد الزمني للتحليل المالي

وينقسم إلى نوعين²:

أ- **التحليل الأفقي**: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة، بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فانه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية، وتلاحظ فيها ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية.

وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

¹ فيصل محمود شواورة، 'مبادئ الإدارة المالية'، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن 2013، ص 247.

² عبد الستار الصياح، سعود العامري، "الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص

ب- **التحليل العمودي:** ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة. وأكثر وضوحاً إذا ما أريد معرفة ربحية المؤسسة لإحدى السنوات ولتكن، 2000 فإنه تؤخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات سنة، 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

ثانياً: من الجهة القائمة بالتحليل

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل إلى¹:

أ- **التحليل الداخلي:** يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناءً على تكليف من إدارة المشروع، وغالباً ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل؛
- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدات؛
- تحديد المركز الائتماني للوحدة؛

ب- **التحليل الخارجي:** هو التحليل الذي يقوم به أطراف من خارج المشروع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع. وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك.

ثالثاً: المدى الذي يغطيه التحليل

ويقسم إلى²:

أ- **التحليل الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي و نتائج الأعمال لشركة ما، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيدهم قراراتهم بشكل عام.

ب- **التحليل الجزئي:** الغرض منه هو الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل. وبالتالي يكون التحليل جزئياً لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي .

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 34.

² نفس المرجع، ص 34.

رابعاً: الفترة التي يغطيها التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث الفترة إلى ما يلي¹:

أ- **التحليل المالي قصير الأجل**: قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل المالي على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيقاً للبرامات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب- **التحليل المالي طويل الأجل**: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح.

المطلب الرابع: مراحل التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية، حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل إلى آخر، ويمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي فيما يلي²:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتحضير

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل واستلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيد سيؤثران إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها، ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:

أ- **تحديد الهدف من التحليل**: تعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي، حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها.

ب- **مدى ونطاق التحليل**: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة؟ أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لنسبة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

ت- **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل**: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة، كلما كانت متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها. وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والإحصائية والكمية. وأن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 34.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 138-143.

الفرع الثاني: مرحلة التحليل

هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة. وقد يقوم المحلل المالي من خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعضها مع بعض، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إعداد المعلومات المالية باستخدام نموذج القائمة بشكل من أشكال إعادة التبويب وتصنيف المعلومات يسهل مهمة المحلل المالي، بالإضافة إلى ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود، بعكس النموذج التقليدي. كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف والربط الجيد بين المكونات والعناصر، لذا فإن المحلل المالي يسهل مرحلة التنفيذ بإعادة التبويب والتصنيف للمعلومات المتوفرة من خلال إعادة إعداد القوائم المالية إذا كانت المعلومات المتوفرة لديه على شكل حسابات.

ب- اختيار الإدارة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكل من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين أداء المؤسسة و أهداف التحليل من جهة، وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

وهناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل، ولكل أداة خصائصها وظروفها المعينة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

ت- تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة لأعوام أخرى أو تخص المؤسسات المنافسة في نفس القطاع. وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل. كما قد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة. ويجب على المحلل المالي على الأقل تحديد الانحرافات وتتبعها، ومن ثم يقوم في البحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

الفرع الثالث: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات

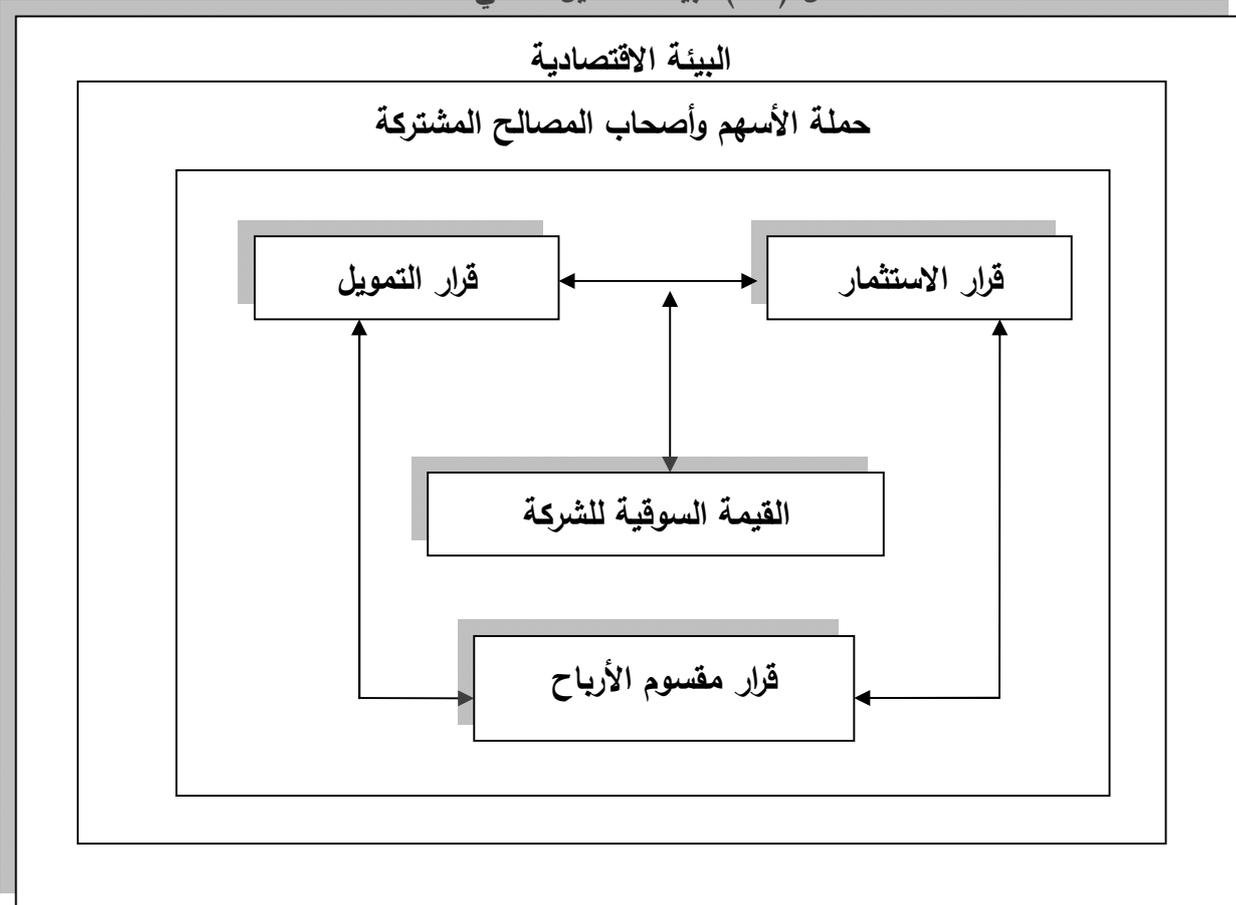
تعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل. ويتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص يحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الخامس: بيئة التحليل المالي

يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الإستراتيجي والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية للشركة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد)، ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية قراراتها في الاستثمار والتمويل ومقسوم الأرباح. وتتحدد مهمة المحلل المالي هنا على تكوين المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدها الإدارة المالية. لذا فإن بيئة التحليل المالي تتعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، كما هو موضح في الشكل (01).

الشكل (01): بيئة التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فواد، "التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

إذ يتضح من الشكل أن هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة وحملة الأسهم وذوي المصالح المشتركة، بالإضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. إذ يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دوراً في تقييم المكانة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي بشكل عام. ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة

الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة). ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة.

ومهما اختلف نشاط الشركة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم. وهذه المنهجية تتحدد على الآتي¹:

- تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والكلفة؛
- تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل؛
- اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة؛
- تحديد الموقف الإستراتيجي للشركة وفقا لمعيار المقارنة؛
- تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها؛
- تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الإستراتيجية اللاحقة.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

يقصد بأدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق الفنية التي يستخدمها المحلل المالي في تحديد طريقة عمل المؤسسة وكيفية سيرها، وترشيد قراراتها، والتركيز على نقاط الضعف التي تحتاج إلى التحسين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، المروددية وجدول حسابات النتائج، والنسب المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهمتها، من جهة أخرى ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة، وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل².

والتوازن المالي يحدد انطلاقا من ثلاثة مؤشرات هي: رأس المال العامل، احتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية.

الفرع الأول: رأس المال العامل

أولا: تعريف رأس المال العامل

إن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة وفي القيمة، يمكن أن يكون تاريخ استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول، أي أن المؤسسة قد تكون

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

² مبارك لسوس، "التسيير المالي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 45.

مطالبة بتسديد ديونها قبل الحصول على حقوقها لدى الغير، وهذه الحالة تضع المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائئتها. ولتغطيه هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان، هذا الهامش يعرف برأس المال العامل¹.

يعرف رأس المال العامل بأنه "قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة"².

ويعرف أيضا بأنه: "هامش الأمان الناتج بعد تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وتستغله المؤسسة لتمويل الأصول المتداولة"³.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (02): رأس المال العامل

رأس المال العامل	أصول دائمة	أصول ثابتة	رأس المال العامل
	ديون قصيرة الأجل	أصول متداولة	

المصدر: مليكة زغيب، مولود بوشنكير، "التسيير المالي حسب البرنامج الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 49.

ويمكن حساب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين⁴:

• من أعلى الميزانية

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

• من أسفل الميزانية

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

¹ حمزة شباح، "تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014، ص 94.

² خميسي شيخة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

³ محمد البشير بن عمر وآخرون، "تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2018، ص 168.

⁴ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 45.

ثانياً: أنواع رأس المال العامل

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل هي¹:

أ- **رأس المال العامل الصافي**: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه "ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة"، كما يعرف أيضاً على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ب- **رأس المال العامل الخاص**: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ت- **رأس المال العامل الأجنبي**: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسة أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

ث- **رأس المال العامل الإجمالي** يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، و التي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

ثالثاً: حالات رأس المال العامل

سنقوم بدراسة حالات رأس المال وفق المنظورين (من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية) كالآتي²:

أ- من أعلى الميزانية

ويعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاثة حالات:

¹ اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 59، 60.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 68-70.

الحالة 01: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة)

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت الفائض يتمثل في رأس المال العامل؛

الحالة 02: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة > الأصول الثابتة)

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل؛

الحالة 03: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة = الأصول الثابتة)

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة؛

ب- من أسفل الميزانية

ويعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يمثل مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاثة حالات:

الحالة 01: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة < القروض قصيرة الأجل)

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، ويتبقى فائض مالي يسمى هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي؛ والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03): رأس المال موجب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR القروض قصيرة الأجل

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 68.

الحالة 02: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة > القروض قصيرة الأجل)

في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة قابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير؛ ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (04): رأس المال سالب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	القروض قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 69.

الحالة 03: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة = القروض قصيرة الأجل)

في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (05): رأس المال العامل معدوم

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	القروض قصيرة الأجل

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 70.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها: "رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية"¹.

¹ بلال معوج، "دور التحليل المالي بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص، 94.

ويتم حساب رأس المال العامل كمايلي¹:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + القيم غير جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)
 أو: احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - أصول الخزينة) - (الخصوم المتداولة - خصوم الخزينة)

ثانيا: حالات احتياجات رأس المال العامل

تشمل هذه الاحتياجات ثلاثة حالات يمكن أن تظهر في إشارة احتياجات رأس المال العامل وهي²:

الحالة 01: احتياجات رأس المال العامل <0 (موجب): هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، أي أن موارد الدورة غير كافية لتغطية احتياجات الدورة، وعليه فإن الجزء الفائض من الاحتياجات يجب تغطيته بواسطة رأس المال العامل؛

الحالة 02: احتياجات رأس المال العامل >0 (سالِب): هذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة ليست بحاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا، ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة، وهذا قد يشكل إشكالا بالنسبة للمؤسسة؛

الحالة 03: احتياجات رأس المال العامل =0 (معدوم): هذا يعني أن احتياجات الدورة مساوية لموارد الدورة، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال، فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال، وهذا يعني ألا توجد أي مصادر إضافية للتمويل كون موارد الدورة قامت بتغطية احتياجات الدورة، أي تحقق التوازن.

الفرع الثالث: الخزينة

أولاً: تعريف الخزينة

يمكن تعريف الخزينة أنها "مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة"³. وتحسب بالعلاقتين التاليتين⁴:

$$\text{الخزينة} = (\text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية})$$

$$\text{الخزينة} = (\text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل})$$

¹ سومية تبة، "دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013، ص 177.

² رضا زهواني وآخرون، "دور الإدارة المالية في صنع القرار المالية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 254.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

⁴ حمزة شباح، مرجع سابق، ص 96.

ثانياً: حالات الخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي¹:

الحالة (01) الخزينة < 0 (موجبة): إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية. وعليه يجب أن تعالج المؤسسة بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد؛

الحالة (02) الخزينة > 0 (سالبة): إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية.

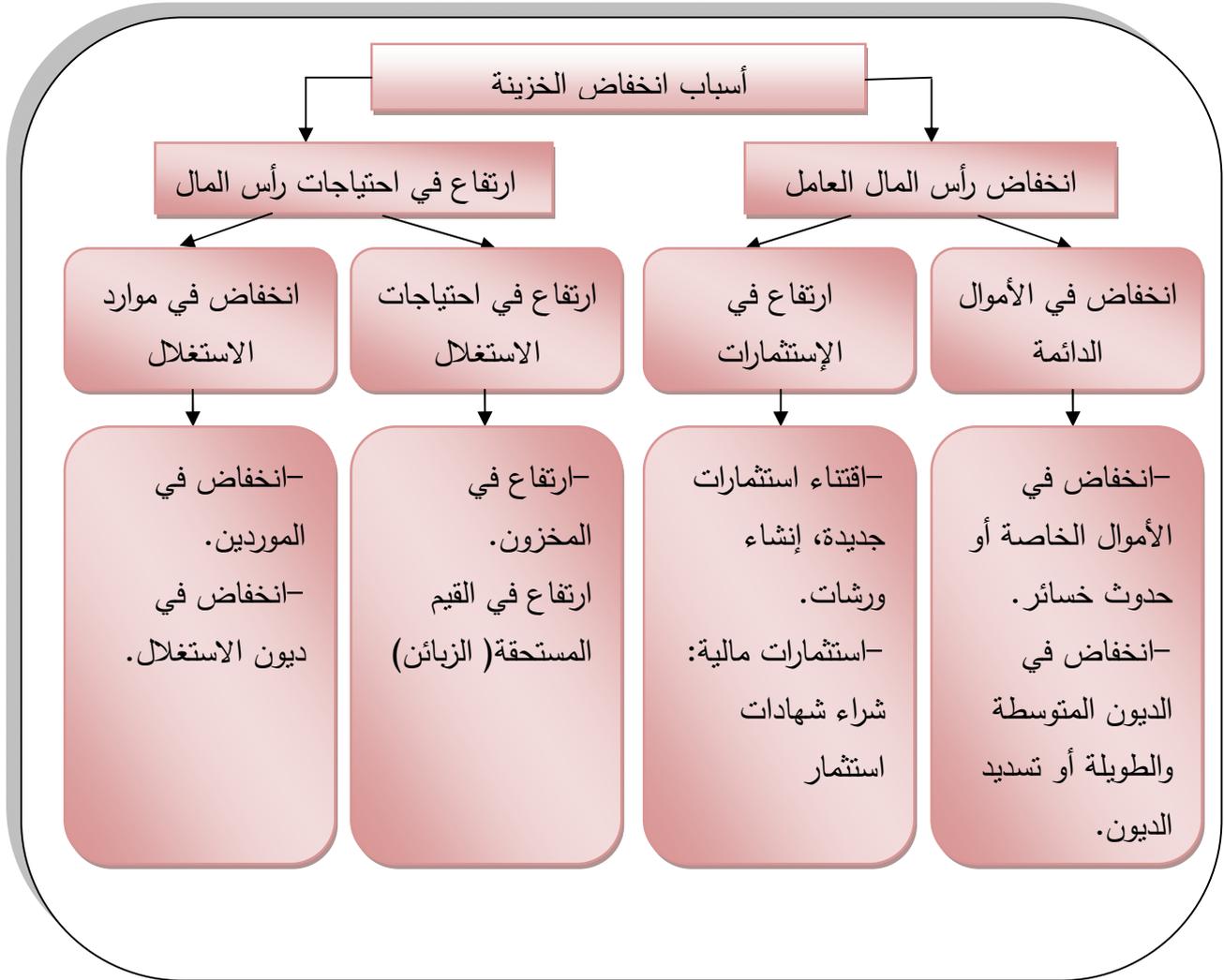
الحالة (03) الخزينة $= 0$ (صفرية): إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير. والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

ثالثاً: أسباب انخفاض الخزينة

لتوضيح أسباب انخفاض الخزينة نستعين بالشكل (06)

¹ باديس بن يحي بوخلوه، "الأمثلة في تسبير خزينة المؤسسة"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 37.

الشكل (06): أسباب انخفاض الخزينة



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 57.

تتعرض خزينة أي مؤسسة لتغيرات في السيولة سواءا بالانخفاض أو بالارتفاع، وبالتالي فإن انخفاض الأموال الدائمة أو ارتفاع الإستثمارات معا يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل وبالتالي حدوث انخفاض في الخزينة مع ثبات احتياجات رأس المال العامل، هذا الأخير في حالة ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض في الخزينة مع ثبات رأس المال العامل.

المطلب الثاني: المردودية وجدول حسابات النتائج

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه مواردها لتحقيقها، فالمردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة. بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج الذي يعتبر ملخص عام للأعباء والمنتجات المحققة من طرف المؤسسة.

الفرع الأول: المردودية

أولاً: تعريف المردودية

تعرف المردودية بأنها "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة"¹.

ثانياً: أنواع المردودية

نميز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي كالآتي:

أ- **المردودية الاقتصادية:** هي مردودية تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها، وتعبّر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، وقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيداً عن تأثير التمويل². وتحسب كمايلي³:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال⁴؛

ب- **المردودية المالية:** تسمى أيضاً عائد الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة، وتعطينا مقدار العائد المحقق من أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة أموالهم⁵. وتعطى بالعلاقة التالية⁶:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة؛

ت- **المردودية التجارية:** هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كالتالي⁷:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

¹ Alan capiez, "élément de gestion financière", masson, 4 édition, paris, 1994, p121.

² حياة بزقاوي، "دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص39.

³ نفس المرجع، ص 39.

⁴ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

⁵ دريد كامل آل شيب، "مقدمة في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 111.

⁶ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 268.

⁷ مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، مرجع سابق، ص 87.

تبين المرودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة¹.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

يعرف بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة"². كما يعرف أيضاً بأنه "وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل"³.

يبين جدول حسابات النتائج نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة ناتجة عن مبيعات البضائع ومقارنتها مع تكلفتها والمصاريف التشغيلية الأخرى، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى⁴.

ثانياً: أهمية حسابات النتائج

تتلخص أهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي⁵:

- يساعد جدول حسابات النتائج بشكل كبير مستخدم القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية، فالمستثمرون والدائنون يستخدمون المعلومات الموجودة فيه لتقييم مدى كفاءة المؤسسة ونجاحها في الماضي، ولا يعني ذلك بالضرورة نجاحها في المستقبل؛
 - يمكن الاستفادة من جدول حسابات النتائج في تحديد مدى خطورة عدم تحقق التدفقات النقدية؛
 - جدول حسابات النتائج يزودنا بصورة واضحة عن المؤسسة ونشاطاتها المختلفة.
- يتم إعداد جدول حسابات النتائج كالتالي:

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، مرجع سابق، ص 87.

² بلعروسي أحمد النيجاني، "النظام المحاسبي المالي"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 90.

³ أمين راشدي، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018، ص 99.

⁴ حسام الدين مصطفى خدّاش وآخرون، "أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول)"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 319.

⁵ مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، "أساسيات الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 50.

الجدول (01): جدول حسابات النتائج للسنة المالية حسب الطبيعة

N-1 صافي	N الإجمالي	الملاحظة	
			رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصحيح الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب توضيحها) العناصر غير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في حالة تقديم الكشوف المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 25/03/2009،

ص 30

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

يعتبر أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية أحد الأساليب التي تسمح بإعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى تطورها، إلا أن أهمية هذه النسب تختلف باختلاف الأطراف المستعملة لها.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها: "العلاقة بين قيمتين هامتين، حيث تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة، يعبر عنها بكسر أو نسبة مئوية، تكون متعلقة بالمشكل المالي المطروح و المراد معرفة سبب حدوثه وعلاجه، كما تمكننا من الحكم على النتائج المحققة وذلك بمقارنتها مع النسب المعيارية أو مع تلك المحققة في المؤسسات الأخرى"¹.

كما تعرف بأنها: "علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، و تسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف"².

النسب المالية هي: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين"³.

¹ عبدو كنجو، إبراهيم كنجو، "الإدارة المالية"، دار المسير، عمان، الأردن، 1997، ص 80.

² عبد الغفار حنفي، "الإدارة أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 85.

³ محمد مطر، "التحليل المالي و الإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 40.

الفرع الثاني: خصائص النسب المالية

يمكن حصر أهم خصائص النسب المالية في النقاط التالية¹:

أ-التجانس: بمعنى أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض معرفة بدقة ووضوح، وأن تكون قابلة للمقارنة فيما بينها من حيث محتواها، تواريخ وضعها...؛

ب-الدلالة: أن تكون النسبة معبرة عن الهدف أو الأهداف المستوحاة من التحليل المالي (طلب الحصول على قرض بنكي، الحصول على ائتمان الموردين...)؛

ت-الانتقاء: لكي تكون عملية التحليل مركزة وذات فعالية، ينبغي الاقتصار على اختيار من بين عدد لا حصر له من النسب الممكنة، عدد محدود منها يكون أحسن ومعبر عن جوانب من الوضعية المالية المراد تحليلها.

ث-الذاتية: يتوقف اختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته، سواء كانت المؤسسة نفسها أو أحد الأطراف المتعاملين معها. حيث يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس الظاهرة.

الفرع الثالث: أنواع النسب المالية

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير الأصول، ومدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أو على القروض، لذلك سيكون تركيزنا منصبا على مجموعة من النسب وهي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية.

أولاً: نسب السيولة

تعتبر هذه المجموعة من النسب المالية المهمة للغاية لأنها تختص بقياس حجم السيولة النقدية في المؤسسة، ومعرفة ما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وهكذا فهي أداة جيدة للرقابة على حركة التدفقات النقدية منها وإليها². وتتمثل أساسا في النسب التالية:

أ-نسبة السيولة العامة (المتداولة)

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة³. وتأخذ الصيغة التالية⁴:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة.

¹ حياة نجار، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية (مطبوعة جامعية)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص 23.

² علي عباس، "الإدارة المالية"، دار إثراء للنشر و التوزيع، الشارقة، 2008، ص 80.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 313.

⁴ العيد صوفان، "محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018، ص 13.

ب-نسبة السيولة المختصرة (السريعة)

تلجأ الإدارة المالية إلى نسبة السيولة السريعة لتعزيز دراسة نسبة التداول، بشأن تقييم موقف السيولة¹. وتأخذ العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ت-نسبة السيولة النقدية (الفورية)

تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية، وتأخذ الصيغة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}$$

ثانياً: نسب النشاط

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن⁴. ومن أهم هذه النسب نجد:

أ- مهلة دوران الزبائن

تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم تجاهها⁵. وتعطى بالعلاقة التالية⁶:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}] \times 360) / \text{المبيعات السنوية بكل الرسوم}$$

ب-مهلة دوران الموردين

تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون⁷. ويمكن قياسها بالصيغة التالية⁸:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع} / \text{المشتريات السنوية بكل الرسم}) \times 360$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004، ص 184.

² محمد صالح الحناوي وآخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 74.

³ حياة نجار، مرجع سابق، ص 23.

⁴ عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

⁵ حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

⁶ محمد البشير بن عمر وآخرون، مرجع سابق، ص 174.

⁷ حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

⁸ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 15.

ت- مهلة دوران المخزون

يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية¹:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{صافي المبيعات} / \text{المخزون}$$

ث- معدل دوران الأصول

تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات². ويمكن قياسها من خلال الصيغة التالية³:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

ج- معدل دوران الأصول الثابتة

يمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي⁴. وتأخذ الصيغة التالية⁵:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

ح- نسبة التمويل الدائم

مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة، وهو يحدد مستوى رأس المال⁶. وتقاس بالصيغة التالية⁷:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة})$$

¹ علي عباس، مرجع سابق، ص 84.

² عبد الطيم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

³ خبراء الشركة العربية المتحدة، "الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة"، الطبعة الثانية، القاهرة، 2007، ص 116.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 161.

⁵ رشاد العصار وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 201.

⁶ حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

⁷ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 45.

خ- نسبة التمويل الخاص

وتعني مدى تغطية حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد. وتصاغ هذه النسبة كمايلي¹:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

د- نسبة التمويل الخارجي

تهتم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد. وتصاغ هذه النسبة كمايلي²:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

ثالثا: نسب المديونية

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الإستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس و الخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين³. وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها:

أ- نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

تشير هذه النسبة إلى وزن الأموال الخاصة داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام كمايلي⁴:

$$\text{نسبة الاستقلالية في التمويل العام} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

ب- نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة. وتعطى بالعلاقة التالية⁵:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم} = (\text{أموال خاصة} / \text{موارد دائمة}) \times 100$$

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق،، ص 46.

² إسماعيل سبتي، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 16، العدد 33، جانفي 2018، ص 425.

³ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص ص 40، 41.

⁴ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 46.

⁵ نفس المرجع، ص 46.

ت-نسبة القدرة على التسديد

تبين هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل وذلك في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. وتعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \left(\frac{\text{الديون المتوسطة و طويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} \right) \times 100$$

ث-نسبة تغطية المصاريف المالية

تقيس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. حيث تعتبر مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها. وتكتب بالصيغة الرياضية التالية²:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \left(\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \right) \times 100$$

المبحث الثالث: معايير تقييم الربحية

تمثل معايير تقييم الربحية من وجهة نظر المشروع تلك المعايير المرتبطة بهدف الربحية التجارية والتي تقوم على افتراض وجود حالة التأكد أي عدم وجود مخاطرة، حيث تمتاز هذه المعايير بأنها تركز على القيمة الزمنية للنقود ومن أهمها صافي القيمة الحالية، دليل الربحية ومعدل العائد الداخلي.

المطلب الأول: معيار صافي القيمة الحالية VAN

يعتبر صافي القيمة الحالية "VAN" من أهم المعايير المعتمدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل، والسبب في ذلك أن هذا المعيار يأخذ في اعتباره القيمة الزمنية للنقود، وتتجلى أهميته في كونه يعكس ما تضيفه الإدارة المالية من تعظيم في ثروة الملاك، وبالتالي في القيمة السوقية للأسهم.

الفرع الأول: مفهوم صافي القيمة الحالية

تعرف صافي القيمة الحالية بأنها القيمة التي يتم الحصول عليها من الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في كل سنة من سنوات حياة المشروع، وذلك بعد خصمه بسعر خصم محدد مسبقاً وثابت³.

إن معيار صافي القيمة الحالية لأي اقتراح أو بديل يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة⁴.

¹ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 17.

² مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 46.

³ آدم مهري أحمد، "الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية"، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 79.

⁴ كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 146.

وبالتالي يمكن القول أن معيار صافي القيمة الحالية يقوم على فكرة بسيطة تتمثل في طرح التدفقات النقدية السنوية الداخلة في مثيلتها الخارجة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية السنوية¹.

الفرع الثاني : طرق حساب صافي القيمة الحالية

لحساب صافي القيمة الحالية لأي مشروع استثماري يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية للمشروع محل التقييم، للوصول إلى صافي التدفقات النقدية للعوائد المتوقعة خلال العمر الافتراضي للمشروع، مع اختيار معدل الخصم المناسب، ومع إجراء عملية الخصم سواء عن طريق الاستعانة بمعاملات الخصم الموجودة بالجدول المالية، أو عن طريق حساب هذه المعاملات بالآلة الحاسبة ...، يتم ضرب صافي التدفق النقدي السنوي في معامل الخصم السنوي المقابل له، لنحصل على القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية، وجمعها وطرحها من الاستثمار المبدئي نصل إلى صافي القيمة الحالية للمشروع، والمعادلة التالية توضح طريقة حسابها²:

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Rt}{(1+r)^t} - I_0$$

حيث أن:

I_0 : التكاليف الاستثمارية في السنة صفر؛

R_t : صافي التدفق النقدي السنوي الخاص بالسنة t ؛

r : معدل الخصم؛

n : سنوات عمر المشروع.

وحتى يكون المشروع مربحا وفق هذا المعيار يجب أن تكون صافي القيمة الحالية موجبة، بمعنى أن تكون مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية أكبر من القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية، وبالعكس يرفض المشروع الذي يحقق صافي قيمة حالية سالبة، أما إذا كنا بصدد ترتيب أو المفاضلة بين عدة مشروعات فإن الحالة تقتضي تفضيل البديل الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية مقارنة بالبدايل أو المقترحات الاستثمارية الأخرى.

أولا: حساب صافي القيمة الحالية في ظل التدفقات النقدية المتساوية

في هذه الحالة نكون أمام مشروع استثماري تدفقاته النقدية منتظمة ومتكافئة، أي أن $R_1=R_2=R_3=...=R_n$ وعليه يمكن الاستناد إلى فكرة القيمة الحالية للدفعة، حيث يمكن حساب القيمة الحالية لمجموعة من التدفقات

¹ Patrice vizzavona، "gestion financière"، 9^{ème} Edition BERTI Editions, Alger, 2004, p 397.

² باديس بوغرة، "تقييم فعالية الربحية التجارية باستخدام معيار صافي القيمة الحالية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2010، ص 120.

النقدية السنوية المتساوية وفق المعادلة التالية¹:

$$VAN = R \frac{1 - (1 + r)^{-n}}{r}$$

حيث أن:

R: تمثل قيمة صافي التدفق النقدي السنوي المتساوي؛

n: عدد الدفعات (عدد التدفقات النقدية السنوية)، وهي تمثل عمر المشروع؛

r: معدل الخصم؛

VAN: القيمة الحالية للدفعات السنوية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية).

ثانياً: حساب صافي القيمة الحالية في ظل التدفقات النقدية غير المتساوية

في غالب الأحيان تكون التدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقع تحقيقها غير متكافئة خلال عمر المشروع المقترح تنفيذه، وعليه الصيغة السابقة غير مجدية، لذا نستعين في ظل هذه الحالة بجداول يتم من خلال صب نتائج الدراسة المالية للمشروع، ثم حساب معاملات الخصم بالآلة الحاسبة أو الاستعانة بالجداول المالية، وبضرب معامل الخصم الخاص بكل سنة بقيمة التدفق النقدي السنوي الصافي المقابل نحصل على القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية، ومقارنتها بالتكاليف الاستثمارية نحصل على صافي القيمة الحالية للمشروع².

الفرع الثالث: تقييم صافي القيمة الحالية

لصافي القيمة الحالية مزايا وعيوب نذكر منها³:

أولاً: مزايا صافي القيمة الحالية

وتتمثل في:

- تأخذ بالقيمة الزمنية للنقود عند احتساب التدفقات الداخلة للمشروع؛
- إن قرار اختيار المشاريع ينسجم مع هدف تعظيم قيمة الاستثمار في المدى الطويل الأجل؛
- تحسب كافة التدفقات النقدية التي تتحقق خلال العمر الإنتاجي للمشروع.

ثانياً: عيوب صافي القيمة الحالية

وتتمثل في:

- صعوبة اختيار معدل الخصم المناسب والذي عادة يساوي كلفة رأس المال، حيث من الصعوبات قياسه في الظروف المتغيرة ولكل قطاع أو صناعة أو حتى دولة معينة؛

¹ باديس بوغرة، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

² نفس المرجع، ص 121.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 295، 296.

- أنها لا تعطينا نتائج مقنعة إذا اختلفت كلفة الاستثمار للبدائل المختارة عند اعتماد هذه الطريقة في اختيار الاستثمار من قبل متخذ القرار.

المطلب الثاني: معيار دليل الربحية IP

تختلف الاقتراحات الاستثمارية فيما يتعلق بالإنفاق المبدئي وأيضاً في التدفقات النقدية التي تحققها، وكذلك العمر الافتراضي، فإن تقييم هذه المقترحات وترتيبها على أساس صافي القيمة الحالية يكون في غاية الصعوبة. ولذا يعالج هذا النقص باستخدام ما يسمى دليل أو مؤشر الربحية IP.

الفرع الأول: مفهوم دليل الربحية

يعرف دليل الربحية بأنه: "نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة بعد الضريبة إلى التدفقات النقدية الخارجة"¹.

ويعرف أيضاً "هو مقارنة صافي القيمة الحالية المحققة برأس المال الابتدائي المستخدم"².

الفرع الثاني: طرق حساب دليل الربحية

يعبر على معيار الربحية بالعلاقة التالية³:

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{التكلفة الأولية للاستثمار}}$$

ونتيجة تطبيق هذا المعيار تنتج ثلاث حالات هي⁴:

الحالة (01): أن يكون الناتج أكبر من الواحد أي المشروع ذو ربحية اقتصادية له جدوى اقتصادية؛

الحالة (02): أن يكون الناتج يساوي الواحد، من ثم يصبح المشروع غير مربح اقتصادياً وليس له جدوى اقتصادية؛

الحالة (03): أن يكون الناتج أقل من الواحد، من ثم يصبح المشروع ليس له ربحية اقتصادية وليس له جدوى اقتصادية أيضاً، أما إذا كانت المفاضلة بين أكثر من مشروع استثماري فسيكون الاختيار للمشروع الذي يعطي قيمة أكبر للمعيار يشترط أن يكون الجميع أكبر من الواحد.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 228.

² مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 126.

³ نجم عبود نجم، "مدخل في إدارة المشروعات"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 268.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، "دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012، ص 314.

الفرع الثالث: تقييم دليل الربحية

يوجد لهذا المعيار العديد من المزايا والعيوب أهمها¹:

أولاً: مزايا دليل الربحية

- تستخدم هذه الطريقة كأسلوب مكمل لطريقة صافي القيمة الحالية، وذلك بغرض ترتيب المشاريع التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة، و الأموال المستثمرة فيها غير مساوية أو مختلفة الأعمار؛
- يراعي هذا المعيار التغير في القيمة الزمنية للنقود.

ثانياً: عيوب دليل الربحية

- اعتماده غالباً على معدل خصم تقديري، وبالتالي هناك احتمال لوجود الخطأ؛
- لا يعالج هذا المعيار مشكلة الخطر وعدم التأكد للتدفقات النقدية الداخلة والخارجية.

المطلب الثالث: معيار معدل العائد الداخلي TRI

يسمى بمعدل العائد الداخلي لاعتماده على عوائد وتكاليف المشروع وليس على معدل يتم تحديده خارج المشروع، ويعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال، ويعتبر من المعايير الهامة التي تستخدم في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة.

الفرع الأول: مفهوم معدل العائد الداخلي

هناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المعيار منها:

يمكن تعريف معدل العائد الداخلي بأنه "معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة لحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة"².

كما يعرف بأنه "معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوية للصفر"³.

الفرع الثاني: طرق حساب معدل العائد الداخلي

من خلال التعريفات السابقة لمعدل العائد الداخلي يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية⁴:

$$\sum_{t=1}^n Rt (1 + r)^{-t} - I_0 = 0 \dots(01)$$

حيث أن:

Rt: تمثل صافي التدفقات النقدية؛

I₀: قيمة الاستثمار المبدئي؛

¹ عبد المالك مهري، "دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2013، ص 86.

² آدم مهري أحمد، مرجع سابق، ص 85.

³ حسين محمد سمحان، "نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء-الخاصة-، الأردن، عمان، المجلد 05، العدد 07، جانفي 2011، ص 106.

⁴ باديس بوغرة، مرجع سابق، ص 127.

n: عمر المشروع.

إن الاختلاف الجوهرى بين معيار معدل العائد الداخلى و المعايير الأخرى هو عدم معرفة قيمة r ، ولحساب هذه القيمة لابد من اعتماد أسلوب التجربة والخطأ.

❖ أسلوب التجربة والخطأ

تقوم هذه الطريقة على استخدام أسعار خصم مفترضة وتطبيقها في المعادلة (01)، فإذا تحقق شرط المعادلة أي القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية مطروحا منها التكاليف الاستثمارية تساوي الصفر، كان هذا هو معدل العائد الداخلى، غير أنه في كثير من الأحيان لا تتجح المحاولة ولا يحقق سعر الخصم المختار شرط المعادلة، في هذه الحالة تتكرر المحاولة باختيار أسعار خصم أخرى، وعندما نصب النتائج المحصل عليها في المعادل التالية ليتحدد معدل العائد الداخلى للمشروع:

$$TRI = r_1 + \frac{(r_1 + r_2)VAN_1}{VAN_1 - VAN_2}$$

حيث أن:

r_1 ; r_2 معدل الخصم الأصغر والأكبر على التوالي؛

VAN_1 صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأصغر؛

VAN_2 صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأكبر.

الفرع الثالث: تقييم معيار معدل العائد الداخلى

لمعدل العائد الداخلى مجموعة من المزايا و العيوب وهي:

أولاً: مزايا معدل العائد الداخلى

وتتمثل في¹:

- إن هذا المعيار يتميز بالموضوعية إلى أبعد الحدود، وبالتالي يعتبر مقاساً دقيقاً للربحية، ويعبر بوضوح عن القوة الايرادية للمشروع الاستثماري؛
- يمكن استخدامه بدرجة عالية من الاطمئنان في ترتيب المشروعات من حيث درجتها وجدواها الاقتصادية؛
- يراعى التغير في القيمة الزمنية للنقود ومن ثم يساعد على تحديد فاعلية المشروع الاستثماري وقيمه الاقتصادية؛
- يعكس مدى المخاطرة الذي يتعرض لها المشروع من خلال حساب الفرق بين العائد الداخلى وتكلفة رأس المال.

¹ عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 314.

ثانيا: عيوب معدل العائد الداخلي

رغم هذه المزايا فلا يخلو معدل العائد الداخلي من العيوب وهي¹:

- إهمال المعدل الداخلي لحجم المشروع وحجم الربح المحقق؛
- يمكن تطبيق هذا المعيار بأمان كلما كان هناك تدفقات نقدية صافية سالبة خلال فترة التشغيل، حيث تتغير إشارة القيمة الحالية الصافية للمشروع أكثر من مرة عند خصمها بمعدلات مختلفة، وهنا سنحصل على أكثر من معدل عائد داخلي، مما يصعب عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمعدل الأكثر ملائمة لتقييم المشروع؛
- هذا المعيار لا يعالج مشكلة المخاطرة وعدم التأكد.

¹ غنية بن حركو، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص 126.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وأهميته، حيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما يتطلب التحليل المالي المرور بعدة مراحل وهي مرحلة الإعداد والتحضير، مرحلة تحليل ومعالجة البيانات والمعلومات المالية، ومرحلة أخيرة مرحلة الاستنتاجات والتوصيات. أما الأدوات التي يتطلبها عادة التحليل المالي فتتمثل في النسب المالية كنسب السيولة و نسب النشاط ونسب المديونية، مؤشرات التوازن المالي كرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة، كما تم الاستعانة بمعايير تقييم الربحية لمعرفة جدوى المشروع والمتمثلة في صافي القيمة الحالية، دليل الربحية و معدل العائد الداخلي. وتعتبر هذه الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي، كونها تعطي قراءة صحيحة للقوائم المالية من أجل توضيح المركز المالي للمؤسسة، وتعتبر هذه الأدوات والمعايير من أكثر الأساليب استخداما في البنوك التجارية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للقروض البنكية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض

البنكية

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة

الإقراضية

تمهيد

تعتبر البنوك بصفة عامة مؤسسات ائتمانية والتي يعتمد عليها أي بلد لإنعاش اقتصاده الوطني ومن بين هذه البنوك التجارية والتي تكمن وظيفتها الأساسية في منح القروض، حيث تعتبر القروض البنكية مصدرا هاما لإشباع الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات ووسيلة لتجنب مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، وبالرغم من تطور طرق وأساليب التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، وهذا راجع لتعدد الاحتياجات التمويلية لدى الأفراد والمؤسسات لذلك فإن البنوك التجارية تسعى إلى نجاح نشاطها الإقراضي من خلال سهر هذه البنوك على وضع سياسة إقراضية تحدد من خلالها اتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك.

ويتضمن هذا الفصل على ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية.

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة الإقراضية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي لاقتصاد ما، حيث تلعب دوراً هاماً في تعبئة الأموال وإعادة توظيفها من خلال دور الوساطة بين الأشخاص الذين لديهم فوائض وبين الذين يحتاجون إلى التمويل، وما يميز البنوك التجارية عن غيرها هو قيامها بوظيفة خلق النقود، والتي من خلالها تستطيع التأثير على العرض النقدي في الاقتصاد، لذلك سوف نركز في مبحثنا هذا على نشأة البنوك التجارية، مفهومها، خصائصها، أهدافها، أنواعها ووظائفها بالإضافة إلى عرض ميزانية البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولاً: نشأة البنوك التجارية

كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني المصطبة، ويقصد بها المنضدة التي كان يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة¹. حيث تشير الأدبيات المالية إلا أن أول بنك تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا، عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م، وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م². وارتبط ظهور البنوك التجارية مع تطور نشاط الصاغة والصارفة وارتباط ذلك بالتجار، واستمدت تسمية البنوك التجارية من عملية تقديم قروض قصيرة الأجل للتجار (أقل من سنة)، وتطورت تاريخياً ابتداءً من وضع الأفراد لأموالهم لدى الصاغة مقابل عمولة، ويتم ذلك عملياً بإصدار شهادات إيداع ثبوتية، ومنه ورثت البنوك التجارية عن الصاغة وظيفتين هما: الأولى قبول الودائع، والثانية استعمال الشيكات للسحب على الودائع. ونظراً لأن شهادات الإيداع كانت تنتقل من فرد لآخر، ولا تتم عودة معظم هذه الشهادات للصاغة، وتفضيل أصحابها استعمال الشهادة في المبادلة التجارية، فقد تجمعت مبالغ كثيرة معطلة، وبذلك فكروا في تقديمها للغير مقابل فائدة، وبالتالي ورثت البنوك التجارية الوظيفة الثالثة وهي تقديم هذه القروض مقابل فائدة. ونلاحظ أن المبالغ المقدمة تفوق قيمة الودائع، وهذه العملية تسمى إنشاء نقود الودائع، ولذلك تسمى البنوك المنشئة لها ببنوك الودائع.

وظلت البنوك التجارية منذ نشأتها وحتى بداية القرن العشرين، تتبع أعمالها بناءً على نظرية "القرض التجاري"، وتتضمن هذه الأخيرة أن البنوك تقدم قرضاً قصيراً الأجل ولها صفة "التصفية الذاتية"، أي تقوم بتمويل الإنتاج الجاري (خدمات النقل، التخزين،...) وهو تمويل سلع سيتم بيعها لتسديد القرض، وهذا المقصود من اصطلاح "التصفية الذاتية". وتهدف نظرية القرض التجاري إلى ضمان السيولة للبنك التجاري بإيجاد أصول

¹ حسين محمد سمحان، "أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص 21.

² أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)"، الطبعة الأولى، الذائرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 17.

مالية قابلة للبيع في الأجل القصير وفي متناول البنك، ومع مرور الزمن توسعت أعمال هذه البنوك لتشمل قروضا متوسطة وطويلة الأجل، وذلك مواكبة لطبيعة الديناميكية للاقتصاد الحديث¹.

ثانياً: تعريف البنوك التجارية

هناك تعريفات متعددة للبنوك التجارية نذكر منها مايلي:

يعرف قانون البنوك الأردني البنك التجاري بأنه "الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية (قبول الودائع واستثماراتها) ويلاحظ أن مفهوم البنك مشتق من أعماله الأساسية التي يقوم بها"².

ويعرف البنك التجاري بأنه "ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب ولآجال محددة، ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي"³.

كما يعرف بأنه "مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد أو المنشآت وتقوم بتوظيفها في الإقراض واستثماراته المختلفة، بمعنى أنه مشروع رأسمالي يهدف إلى تحقيق الربح"⁴.

ويعرف أيضاً بأنه "الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم"⁵.

ويعرف بأنه "عبارة عن مشروعات استثمارية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بتقديم خدمات بنكية أو خلقها لنقود الودائع"⁶.

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية:

البنك التجاري هو مؤسسة مالية ومكان التقاء عرض النقود بالطلب عليها، فهو همزة وصل بين المدخر والمستثمر، إذ يقوم بتجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي على شكل ودائع وإعطائها لأصحاب العجز المالي، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبأقل مخاطر ممكنة.

¹ عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، 2011، ص 112، 113.

² محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 35.

³ عصام عمر أحمد مندور، "البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013، ص 33.

⁴ ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، "اقتصاد المعرفة (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 143.

⁵ حسن جميل البديري، "البنوك مدخل محاسبي وإداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 16.

⁶ آسيا قاسمي، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008، ص 5.

ثالثاً: خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها. ونذكر منها¹:

أ-تقوم البنوك التجارية بمهمة أساسية تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية، وتتمثل في قبولها الودائع الجارية، أي الودائع التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين بعد أي وقت من إيداعها، كما يمكن تحويل ملكية هذه الودائع إلى طرف ثالث بواسطة استخدامات الشيكات، ويترتب على ذلك أن الالتزامات المالية على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية يعتبر نقداً لإمكانية السحب عليها بالشيكات، وبالتالي هي جزء من عرض النقد.

ب-تتميز البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجديدة بشكل نقود لم تكن موجودة أصلاً، وغالباً ما تكون النقود هنا ذات نوعية خاصة " نقود الودائع "، وربما تكون أقل أهمية من ناحية الوصف القانوني، والنتائج الرسمية لهذا الوصف، ولكن تعتبر أكثر أهمية من الناحية الواقعية، ومن حيث الآثار المترتبة على خلقها.

ت-البنوك التجارية تسعى كغيرها من المؤسسات التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية التي تعتمد في عملياتها على رؤوس أموالها باعتماد البنوك التجارية على أموال الغير، مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط، ويترتب على ذلك أن تصبح البنوك التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى.

بالإضافة إلى الخاصيتين التاليتين²:

ث-بالنسبة لمبدأ التدرج: تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، لا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي، حيث يباشر الأخير عليها رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل، فيستطيع أن يؤثر ويراقب قدرتها على خلق نقود الودائع، في حين أن البنك التجاري لا يمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ج-البنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها، بينما البنك المركزي يخضع لمبدأ وحدة البنك، أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين.

¹ نعمان محصول، "تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2007، ص ص 3، 4.

² منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، "نقود وبنوك"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 183.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها إلى تحقيق جملة من الأهداف، كما يوجد للبنوك التجارية عدة أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهداف وأنواع البنوك التجارية.

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية ثلاثة أهداف رئيسية هي السيولة، الربحية، الأمان.

أولاً: السيولة

تبرز أهمية السيولة للبنوك التجارية بشكل كبير، خاصة في مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، بحيث تمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية، وبنوعية متميزة ومستمرة.

وتعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل، ودون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من وداائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع".

وإن كان عنصر السيولة له أهمية أيضاً في جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية، غير أن عدم توافرها بالقدر المطلوب لا ينتج عنه مخاطر كبيرة، ويرجع السبب في ذلك أن التزامات هذا النوع من الأنشطة تتمثل في قروض، والتي يمكن لها تأجيل هذه الالتزامات بالاتفاق مع المقرضين دون أي مخاطر، بينما نجد أن الجزء الأكبر من التزامات البنك التجاري تتمثل في وداائع تستحق عند الطلب، فإن مجرد إشاعة عدم توفير سيولة كافية لدى البنك التجاري كافية بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب وداائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس¹.

ثانياً: الربحية

يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المودعين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك. أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها. لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لا بد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن².

¹ نعمان محصول، مرجع سابق، ص 5.

² إيمان العاني، "البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 8.

ثالثاً: الأمان

يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مثل مخاطر التصفية الإجبارية)، لأنه إذا حدث خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم. وبما أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر إذ تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 %، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمدون على أموالهم كمصدر للاستثمار، حيث أن البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من رأس ماله، وإن حدث فإنه يغطي الخسائر بجزء هام من أموال المودعين، وتصبح النتيجة فقدان الأمان وبالتالي إفلاسه، ولذلك فعلى البنك الالتزام بالنسبة التي تمثل رأس مال الموضوعة من طرف لجنة بازل المقدرة بـ 8 %، وهذا حماية للمودعين.

نستخلص مما سبق، أنه عندما تقوم الإدارة المصرفية بالتركيز على عامل السيولة لمواجهة طلبات السحب، فإن ذلك سيؤثر سلباً على عامل الربحية من إيرادات البنك، وإذا تم اندفاع البنك نحو توظيف أمواله من أجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر حياته واستمراره، فإن ذلك سيرفع من درجة المخاطرة المالية، وهذا من أجل تحقيق الأمان أو الوقوع في نقص السيولة، لهذا على الإدارة أن تلائم بين الربحية والسيولة والأمان، فههدف الربحية يتعلق بالبنك، أما السيولة والأمان فهي أهداف المودعين وتشريعات البنك المركزي¹.

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: وتتمثل في²:

أ- البنوك التجارية العامة

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب- البنوك التجارية المحلية

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

¹ علي بو عبد الله، "وظائف الإدارة المصرفية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص

9.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 32.

ثانيا: من حيث نشاطها: وتتمثل في¹:

أ- بنوك الجملة

ويقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل مع الأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع: وتتمثل في²:

أ- البنوك ذات الفروع

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في قروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

ب- بنوك السلاسل

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- بنوك المجموعة

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأس مالها وتشرف على توجيهها، وهي ذات طابع احتكاري.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 33.

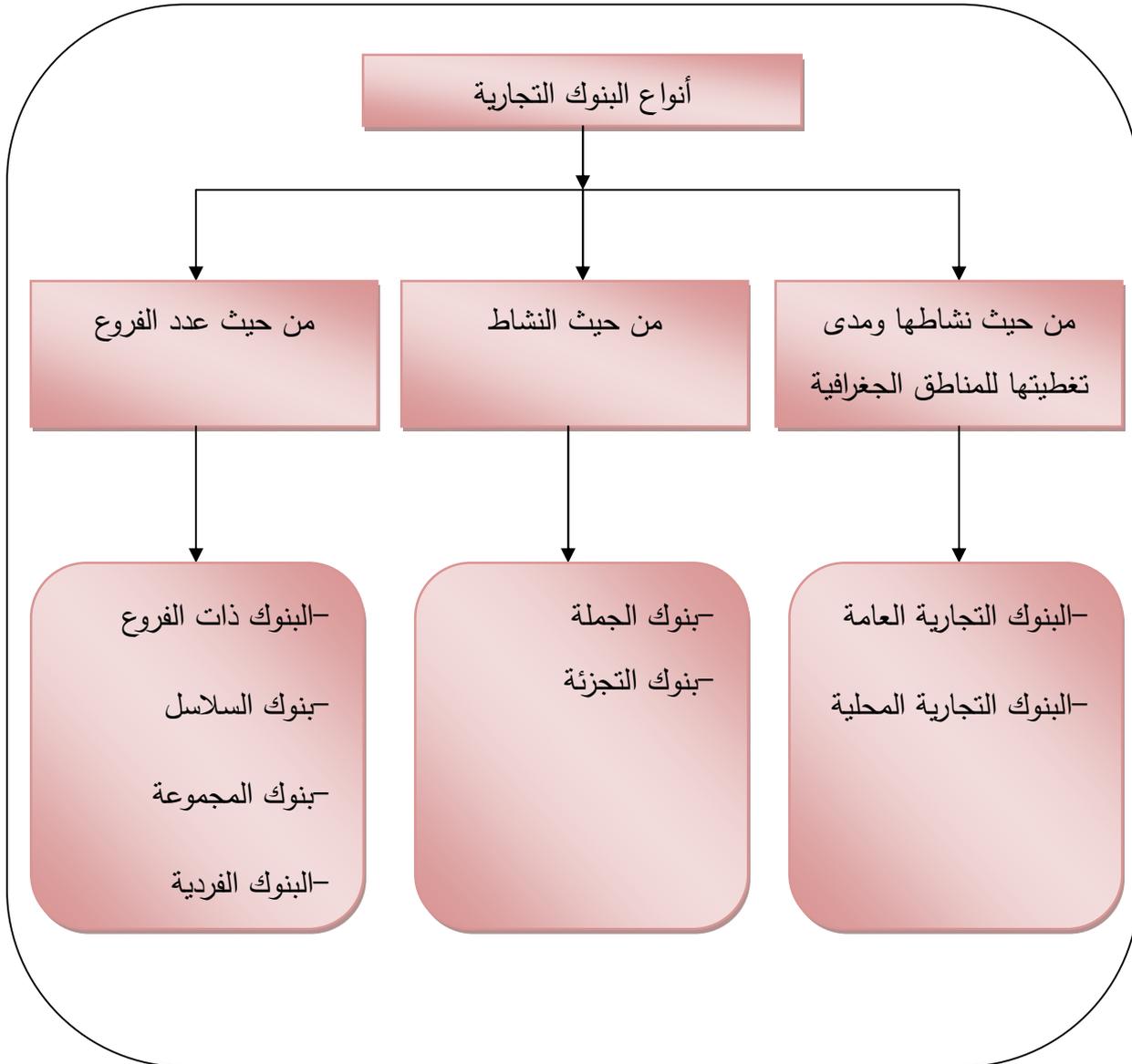
² علا نعيم عبد القادر وآخرون، "مفاهيم حديثة في إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 11.

ث- البنوك الفردية

عبارة عن بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقنصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.

والشكل (07) لتوضيح ومعرفة أنواع البنوك التجارية.

الشكل(07): أنواع البنوك التجارية



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على:

علي بو عبد الله، "وظائف الإدارة المصرفية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 09.

من الشكل (08) يتبين أن البنوك التجارية تنقسم إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم النظر إليها، فمن حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية نجد نوعان البنوك التجارية العامة والمحلية، أما من حيث

نشاطها فهناك بنوك الجملة والتجزئة، أما من حيث عدد الفروع فنجد البنوك ذات الفروع، بنوك السلاسل، بنوك المجموعة والبنوك الفردية.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بدور مهم في النشاط الاقتصادي من خلال الوظائف والخدمات التي تقدمها، ويبدو من الصعب تحديد وحصر جميع الخدمات البنكية لأنها كثيرة ومتنوعة وغالبا ما تعتمد على قدرة البنك المالية والبيئية التي يعمل فيها، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى مايلي¹:

الفرع الأول: الوظائف التقليدية

أولاً: فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار، لأجل وخاضعة لإشعار).

ثانياً: تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن. ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والسندات والأشياء الثمينة.

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust department.

2- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري. ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

¹ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 40، 41.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها¹:

أ- وظيفة التوزيع

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج المتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف. ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية. ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانتهاء الاتحاد السوفياتي.

ب- وظيفة الإشراف والرقابة

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة الى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامهما من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري

الفرع الأول: مفهوم ميزانية البنك التجاري

لميزانية البنوك التجارية مجموعة من التعاريف نوردتها فيمايلي:

الميزانية عبارة عن وثيقة تتضمن تقريرا لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وكذلك لمختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه. وتسمى تلك الحقوق بالأصول، كم تسمى هذه الديون بالخصوم، وبطبيعة الحال فإن مجموع الأصول لأي مشروع لابد وأن يتعادل مع مجموع الخصوم، وذلك في لحظة معينة من الزمن وتلتزم البنوك التجارية سواء بنص في القانون، أو إتباعا للتقاليد البنكية الراسخة بنشر ميزانيات دورية لها، وكلما زادت أهمية البنك قصرت المدة التي تمر بين نشر ميزانية له وأخرى²

ومن خلال تحليل الميزانية يمكننا التعرف على ما يلي³:

- الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك مثل نشاط الإقراض ونشاط الاستثمار ونشاط الودائع... الخ. ويمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل نشاط عن طريق نسبته إلى الإجمالي، فكل بند في الميزانية يعبر عن أحد الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك.
- التعرف على نتائج التحليل المالي، بمعنى تحليل مصادر واستخدامات أموال البنوك وهي تكشف عن الأداء الاقتصادي لهذا البنك.
- الوقوف على نقاط القوة والضعف والتعرف على المركز التنافسي للبنك بالمقارنة بالبنوك الأخرى.

¹ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 42.

² أسامة كامل، عبد الغني حامد، "النقود والبنوك"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 109.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص ص 170، 171.

ويمكن التعبير عن ميزانية البنك التجاري بالمتطابقة التالية:

$$\text{إجمالي الأصول} = \text{إجمالي الخصوم} + \text{رأس المال}$$

$$\text{إجمالي الأصول} - \text{إجمالي الخصوم} = \text{رأس المال أو صافي الثروة}$$

وللتعرف على كل ذلك فإننا يمكن أن نتصور هذا النموذج المعتاد لميزانية البنك التجاري، وذلك كما يظهر في الجدول (02)¹:

الجدول (02): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
أرصدة نقدية حاضرة:	رأس المال المدفوع
نقود حاضرة في خزنة البنك التجاري	الاحتياطي القانوني والخاص
أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي	شيكات وحوالات واعتمادات دورية
(احتياطي قانوني)	مستحقة الدفع
أرصدة سائلة أخرى	مستحق البنوك
(شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل)	الودائع:
حوالات مخصومة:	حكومية وخاصة
أدونات الخزنة	جارية
أوراق تجارية	لأجل
مستحق على البنوك	باخطار
أوراق مالية واستثمارات	توفير
سندات حكومية	
أوراق مالية أخرى	
قروض وسلفيات:	
مقابل ضمانات	
بدون ضمانات	
مجموع الأصول	مجموع

المصدر: ضياء مجيد الموسومي، "أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2011، ص 52

¹ ضياء مجيد الموسومي، "أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 52.

الفرع الثاني: تحليل ميزانية البنك التجاري

أولاً: جانب الخصوم

وتتمثل في¹:

أ- رأس المال

يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون، أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين.

ب- الاحتياطي القانوني والخاص: وهو عبارة عن ذلك الجزء المقطوع من الأرباح التي تراكت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله، وهو على نوعين:

✓ احتياطي قانوني: حيث يلزم البنك التجاري قانونياً بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

✓ احتياطي خاص: حيث يحتفظ به البنك اختياريًا، وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي، ويعتمد هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل. ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل من مثل اندثار المباني، والأثاث، والعدد والآلات... الخ.

ت- شيكات وحالات اعتمادات دورية مستحقة الدفع: وهي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملتزمًا بتسديدها عند تاريخ استحقاقها،

ث- مستحق للبنوك: تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض، خاصة في أوقات الضيق المالي. فقد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع، ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئاً سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له.

أ- الودائع الحكومية الخاصة: تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري، وهي على أنواع:

- ودائع جارية (تحت الطلب): حيث يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحبات العملاء على ودايعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب. وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

- ودائع لأجل: حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

- ودائع بإخطار: لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة،

- ودائع توفير: يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجيل فيه المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 53، 54.

ثانياً: جانب الأصول

تتضمن مايلي¹:

تشير الأصول (الاستخدامات) إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري (الخصوم)، وعموماً كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته. ويحتوي جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري على المكونات التالية:

أ- أرصدة نقدية حاضرة

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وتتخذ عدة أشكال:

- نقود حاضرة في خزنة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من قيمة الودائع لديها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً لمقتضيات السياسة النقدية، ويطلق على هذه النسبة ب(نسبة الاحتياطي القانوني)
- وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

ب-حوالات مخصصة

وتتمثل في :

- أدونات الخزينة: وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- أوراق تجارية: يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على قروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية (سفنجة)، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد، وعادة تكون أسعار فائدة منخفضة نسبياً.

ويطلق على هذه الأصول اسم الاحتياطات الثانوية لدى البنوك التجارية، لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة بسرعة وبدون خسارة، إذ يستطيع البنك التجاري تقديمها إلى البنك المركزي للحصول على قيمتها، ويكون البنك المركزي على استعداد لإعادة خصمها في كل الأوقات.

ت-مستحق على البنك

بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية، وفي هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات، "النقود والبنوك"، دار الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 276.

ث- أوراق مالية واستثمارات

عادة تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعياً وراء الحصول على الأرباح، وخاصة وان مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك التجاري من الحصول على عوائد مرتفعة. وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصصة، إذ ليس بالسهل بيعها بسرعة، خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق، إلا أن العائد عليها يكون كبيراً.

ج- قروض وسلفيات

يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحاً وأقلها سيولة، إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض والسلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين:

- قروض مقابل ضمان: ويكون هذا النوع من القروض مكفولاً بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، آلات... الخ، وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

- قروض بدون ضمان: في السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض، إلا في حدود ضيقة. إلا أنه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض، وقد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكاً للدولة، وفي هذه الحالة يصبح المقرض مديناً للدولة، ومن الصعب التهرب من مديونيته.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية

أصبحت البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً في إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال عملية منح القروض التي تقوم بها والذي يعتبر النشاط الأساسي لها، حيث يعتبر القرض من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثير على مستوى البنك والمؤسسة المالية الوسيطة، بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القروض، خصائصها، أهميتها ومختلف أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

تنوعت وتعددت التعاريف حول القروض شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية

القرض وفقا لمعناه الجاري هو منح الثقة. أما القرض بالمعنى الاقتصادي هو منح المدين أجلا للوفاء بالدين، فليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان، وإنما لابد من علاقة مديونية بين شخصين احدهما دائن و الآخر مدين، ولا بد أن يقبل الدائن منح المدين أجلا معيناً لسداد الدين¹.

كما يعرف بأنه "أقدم وأبسط صور الاعتماد المصرفي، وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن لحسابه. والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة وميعاد الرد، ويخضع لأحكام القواعد العامة لعقد القرض مع مراعاة القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية الواردة في الباب الثاني من قانون التجارة"².

ويعرف القرض أيضا بأنه "الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف... الخ"³.

ومن التعاريف الثلاثة نستنتج أن القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء باعتبارها أساس كل قرض الذي هو عبارة عن عملية يرضى بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى.

الفرع الثاني : خصائص القروض البنكية

تتمتع القروض بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيمايلي⁴:

- المبلغ يسحب مرة واحدة بمجرد تمام الاتفاق؛
- الفائدة تسوى على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق ولكل المدة؛
- تسديد أي جزء من مبلغ القرض قبل الموعد لا يعطي الحق بالسحب من جديد؛
- التسديد يشمل كل المبلغ المنفق عليه مع الفوائد في موعد السداد.

الفرع الثالث: أهمية القروض البنكية

يمكن النظر إلى أهمية القروض البنكية من زاويتين، الأولى وفقا لوجه نظر البنك التجاري ذاته، والثانية لدور القرض البنكي في النشاط الاقتصادي.

فمن وجهة نظر البنك فإن القرض يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى

¹ سوزي عدلي ناشد، "مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 157.

² مصطفى كمال طه، "عمليات البنوك"، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، 2005، ص 73.

³ صلاح الدين حسن السبسي، "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 111.

⁴ عبد الحق بوعتروس، "الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 38.

إلى تحقيقها. ويتحقق ذلك نظراً لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار البنكي بأهم أصول البنك التجاري، كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك.

كما يعد قرض الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها، ومن جانب آخر فإن للقرض البنكي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه والمنتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم¹.

إن التطورات التكنولوجية والاقتصادية، أعطت القرض أهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة.

ويمكننا تلخيص تلك الأهمية على النحو التالي²:

أ- زيادة الإنتاج

تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان في المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصة دوراً أكبر في توفير مثل هذه الموارد المالية. ويمكننا القول هنا، أن البنوك التجارية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين من أجل المساهمة في تمويل أو زيادة الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

ب- زيادة الاستهلاك

يساهم القرض للمستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم ذلك القرض عندما ترتفع دخولهم المستقبلية، ويساعد القرض الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

ت- توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية

يلعب القرض دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد، من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمو اقتصادياً متوازياً يخدم كل من السياسة الإقراضية والسياسة الاقتصادية.

¹ حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 26.

² زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 76، 77.

ث- تسوية المبادلات (أداة للتبادل)

نقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين، وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على البنك المسحوبة عليه.

ج- تشغيل الموارد العاطلة

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل، وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مريحاً، وبالمقابل فإن المقترض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف القروض البنكية

الفرع الأول: أنواع القروض البنكية

على الرغم من أن القروض تتسم بالمرونة وبتنوع كبير فقد تم تصنيفها كالآتي:

أولاً: القروض بحسب الفترة الزمنية

وتنقسم إلى:

أ- القروض قصيرة الأجل

هي القروض التي تقدمها البنوك لأمد قصير أي لمدة تقل عن السنة، وأن معظم هذه القروض تمنح من أجل الزيادة في البضائع التي تخص المقترضين، ويجرى تسديد القرض عند بيع بضاعة المقترض وإستحصال مستحقاتها، كذلك تقدم هذه القروض لذوي الاحتياج قصير الأجل¹؛

ب- القروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظراً لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المركز المالي للمقترض²؛

ت- القروض طويلة الأجل

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق عادة (07) سنوات ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية (20) سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي،

¹ زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، مرجع سابق، ص 77.

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 74.

مباني...)، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها¹.

ثانيا: القروض بحسب الغرض

وتنقسم القروض بحسب الغرض إلى²:

أ- القرض الاستثماري أو الإنتاجي

تلجأ إليه المشروعات لتوفير احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة كالمباني والأراضي...، وهذا النوع من القروض يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وغالبا ما يكون هذا القرض طويل الأجل نظرا لما تحتاجه هذه المشروعات من مدة لتحقيق أهدافها؛

ب-القرض التجاري

تلجأ إليه المشروعات أيضا ولكن لتوفير احتياجاتها من رؤوس الأموال الجارية، مثال ذلك مشتريات المشروعات من المواد الأولية ودفع أجور العمال...، وغالبا ما يكون هذا النوع من القروض قصير الأجل باعتبار انه يمول عمليات تجارية تحتاج قدرا من السرعة؛

ت-القرض الاستهلاكي

يلجأ إليه الأفراد لتوفير احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية كالسيارات والأجهزة الكهربائية...، وعادة ما يكون هذا القرض متوسط الأجل، ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.

ثالثا: القروض بحسب الضمان

ويمكن تقسيمه إلى نوعين³:

أ- القرض الشخصي

ويتمثل في القرض الممنوح إلى المقترضين دون أن تقدم ضمانات عينية من قبلهم إلى الجهة التي منحهم القرض، وإنما يكتفون بوعدهم بسداد القرض الذي تحصلوا عليه عندما يحين موعد السداد المتفق عليه، وتعد البنوك هذا الوعد ضمانا كافيا لمنحها القروض استنادا لثقتها في قيام المقترضين بسداد ديونهم من خلال معرفة البنك بمركز ومكانة مدينهم في السوق؛

ب-القرض العيني

ويقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم القرض ضمانات تكون أساسا للموافقة على منحهم القروض، ومن هذه الضمانات التي يمكن تقديمها من قبل المقترضين إلى البنوك، الأموال المنقولة أو غير المنقولة كضمان للبنوك لتحصيل ديونها عندما يحين موعد سدادها، ويعكسه عندما يتعذر على المقترضين سداد

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 75.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 160.

³ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف (النظرية النقدية)"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 126،

ما بذمتهم من ديون فإن البنوك قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة إليها من المقترضين.

رابعاً: القروض بحسب طبيعة المستفيد

يتغير سلوك البنك التجاري عند منحه للقروض حسب طبيعة المستفيد منه، وعلى أساس ذلك يمكن التمييز بين نوعين من هذه القروض¹:

أ- القروض الممنوحة للقطاع الخاص:

لا تقتصر هذه القروض على الأموال الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص، وإنما تتسع أيضاً إلى ما يتم منحه من أموال إلى الأفراد، وأنه من الأجدر بالبنوك التجارية التي تسعى إلى الحفاظ على أموالها أن تتعامل مع هذه القروض قبل اتخاذ قرار منحها بحذر وحرص شديدين، وأن لا تكتفي بالجدارة المالية للعميل عند منحه القرض وإنما تهتم بنوع الضمان، لأن المركز المالي للعميل لا يعكس بصفة مباشرة نيته في الوفاء بقيمة القرض مستقبلاً.

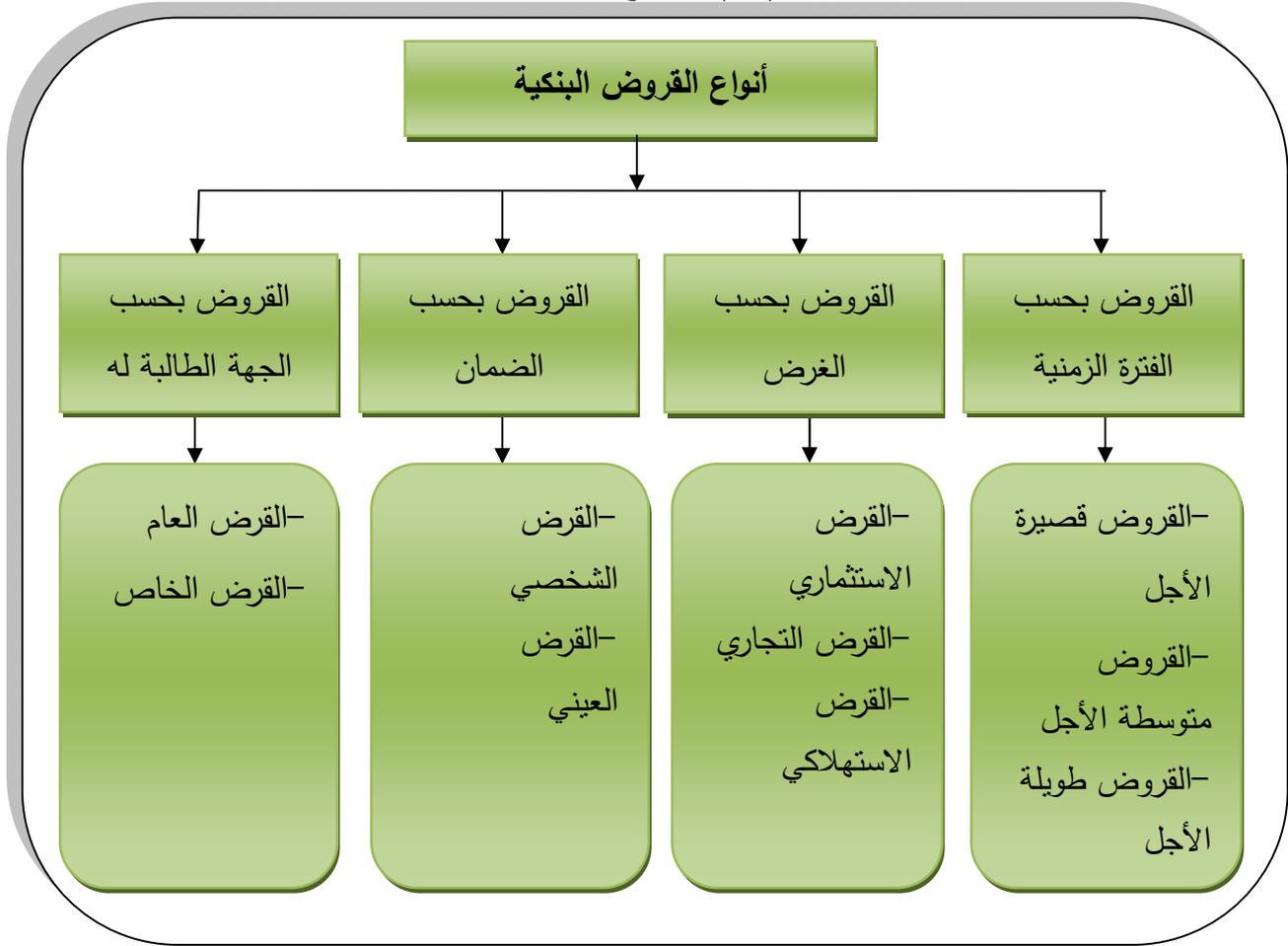
ب- القروض الممنوحة للقطاع العام:

تمنح هذه القروض إلى مؤسسات القطاع العام، والتي يعتبر إقراضها من الناحية الإقراضية بمثابة ضمان إضافي بالنسبة للبنوك التجارية إلا أن هذا الأمر لا يعني أن تتراخ في دراسة ومتابعة ومراقبة القروض الممنوحة لهذا القطاع، لأنه إذا كانت لديها ضمانات مريحة لاسترجاع أموالها فإنه ليس من المؤكد أن يتم الإيفاء بها في الزمن المحدد لها.

ويمكن توضيح أنواع القروض البنكية من خلال الشكل (08)

¹ خالد بن عمر، "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011، ص 14.

الشكل (08) : أنواع القروض البنكية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

-ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 126، 127.

-خالد بن عمر، "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011، ص 14.

يوضح الشكل (02) أربعة أنواع من القروض البنكية فبحسب الفترة الزمنية توجد القروض قصيرة الأجل، القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، أما القروض بحسب الغرض فتتقسم إلى القرض الاستثماري، الإيجاري والقرض الاستهلاكي، وبالنسبة للقروض بحسب الضمان فنجد القرض الشخصي والقرض العيني، وفي الأخير القروض بحسب الجهة الطالبة له والمتمثلة في القرض العام والقرض الخاص.

الفرع الثاني: وظائف القروض

للقروض مجموعة من الوظائف تتمثل في¹:

أولاً: وظيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الإدخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى البنوك و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.

كما أن المؤسسة البنكية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعهما وزيادة حجمهما.

ثانياً: وظيفة تمويل الاستهلاك

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية...، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقداً. وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لا بد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء. ويأتي هنا دور القرض لزيادة القدرة المالية للمستهلك، أي وقت شراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على الأقساط.

ثالثاً: وظيفة تسوية المبادلات

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم، تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام القروض استخداماً واسعاً في تسوية المبادلات و تبرئة الذمم بين الأطراف المختلفة. ويمكن ملاحظة مثل هذا النوع من التعامل في استخدام النقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات التي تعد وسيلة للدفع أو وسيطاً للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، وهذا ما يساعد البنوك التجارية كثيراً على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص ص 70-72.

المطلب الثالث: مراحل منح القروض البنكية

تمر عملية منح القروض بمجموعة من المراحل نوردتها فيمايلي¹:

الفرع الأول: المقابلة الشخصية بالعميل

تتيح هذه المقابلة معرفة طالب القرض عن قرب، كيفية تفكيره ومستوى إدارته وتنظيمه، وكذلك يجب التركيز

للحصول على بعض الإجابات حول:

- الغرض الذي يقوم العميل من أجله بالاقتراض؛

- مبلغ القرض الذي يطلبه العميل؛

- فترة السداد والسماح التي يطلبها العميل من البنك؛

من خلال الحصول على المعلومات عن الأسئلة السابقة يمكن تحديد رأي مبدئي حول مدى ملائمة القرض لسياسة البنك وتقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

الفرع الثاني: الاستعلام البنكي

في ظل غياب المؤسسة المتخصصة في تقصي وجمع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع البنكي، بررت الحاجة إلى ضرورة الاستعلام البنكي للتحقق من المعلومات المقدمة من الوحدة الاقتصادية، ولأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في منح التسهيلات البنكية فإنه يتم تخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي تستند إليها الأعمال الخاصة بتحليل القرض والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير المعلومات ومنح القروض، لذا بدأت عملية الاستعلام البنكي من خلال تبادل الأحاديث مع ممثلي البنوك كافة، مع تطور العمل البنكي تطور الاستعلام وباتت دائرة الاستعلام في كل بنك تعتمد المركزية في جمع المعلومات وتبادلها مع دائرة الاستعلام التابعة للبنك المركزي وقد استمر التطور في نشاط الاستعلام البنكي ليصبح أحد ركائز قرار منح القروض.

تعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب القرض خطوة أولية تسبق عملية التحقق من المعلومات، ومن

ثم تبويبها وتحليلها، وقد تعددت مصادر المعلومات، ولكن يبقى دراسة طلب الإقراض والبحث عن الضمانات اللازمة أساسا لقرار منح القرض.

يمكن تحديد مصادر الحصول على المعلومات والبيانات التي تشكل ركنا أساسا في اتخاذ قرار منح القرض:

- العميل طالب التسهيلات؛

- مصادر داخلية من داخل البنك؛

- المصادر الخارجية أي من خارج البنك.

¹ مريم خوبيزي، "إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفق لمعايير الرقابة المصرفية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018، ص ص 14-16.

الفرع الثالث: مرحلة التحقق المالي

إن الهدف الرئيسي من التحقق المالي هو الوقوف عند واقعية وصحة الأرقام الواردة في القوائم المالية لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة، وفي غياب التقدير الحقيقي والواقعي لأصول الشركة يبقى، أي تحليل لوضع العمل بعيدا عن الواقع والحقيقة. حتى يستطيع المحلل إجراء هذه الدراسة لابد أن يكون لديه معرفة كافية بمكونات هذه القوائم، لهذا السبب من الضروري لمحلل القرض أن يفهم لغة وتغيرات القوائم المالية وطبيعة النشاط. يتضمن التحقيق المالي دراسة الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

الفرع الرابع: مرحلة اتخاذ القرار

- الموافقة على منح القرض في حالة مطابقة الشروط على العميل طالب القرض؛
- عدم الموافقة على منح القرض، وذلك في حالة عدم توافر الشروط المطلوبة في العميل المقترض.

المطلب الرابع: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية

أولاً: الشروط المتعلقة بالقرض

يشمل عقد القرن الذي يتم توقيعه فيما بين البنك والعميل على كافة الشروط التي تنظم العلاقة التعاقدية بينهما، وعادة ما يشتمل عقد القرض على الشروط التالية¹:

- ✓ قيمة القرض؛
- ✓ مدة القرض؛
- ✓ سعر الفائدة؛
- ✓ سعر العمولة؛
- ✓ الغرض من القرض؛
- ✓ طريقة تسديد القرض؛
- ✓ الضمانات القائمة مقابل القرض؛
- ✓ طريقة صرف القرض؛
- ✓ أي شروط أخرى.

ثانياً: الشروط المتعلقة بالمقترض

وتتمثل في²:

أ- الشخصية: يدور هذا الاعتبار حول الانطباع العام عن المقترض، من حيث خصائصه الأخلاقية ومدى التزامه بتعهداته أمام البنك التجاري أو حتى في مجال نشاطه، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض الخصائص

¹ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 186.

² عبد الواحد غردة، "محاضرات في الاقتصاد البنكي (مطبوعة جامعية)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، ص 34، 35.

الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور طالب القرض بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بالوفاء بديونه في تاريخ استحقاقها.

ولعل جانب الشخصية من أصعب الجوانب في الدراسة والتحليل، لأنه قد لا تظهر في بعض الحالات حقيقة شخصية المقترض إلا بعض منح القرض.

ب- المقدرة: يدور هذا الاعتبار بصفة رئيسية حول قدرة طالب القرض على توظيف استثماره وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وكفاءة تمكنه من تحقيق نتائج إيجابية. ويجب التأكد أن جوهر هذا العنصر ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والملائمة المالية للمقترض، فالمؤهلات الفنية والإدارية للمقترض تمكنه من تدعيم نجاحه في إدارة عمله، لذا يجب على البنك في هذا الصدد التعرف على الخبرة التجارية للمقترض وتفاصيل مركزه المالي.

ت- رأس المال: يقصد برأس المال الموجودات المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمتها، فعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه بقيمة رأس المال الذي يملكه، فكلما زاد رأس المال انخفضت مخاطر البنك والعكس في حالة انخفاض رأس المال، ولهذا فإن جوهر هذا العنصر ينصرف إلى أهمية التأكد من توفر رأس المال المناسب لدى المقترض.

ث- الضمان: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، حيث يلعب دورا مهما لمنح القروض بوصفه الدفاع الأخير للبنك التجاري، لذلك ينبغي للبنك أن يراعي فيه قانونيته وكفايته وقابليته للتصرف بسهولة وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية، كما يفترض أن يكون البنك على إطلاع بالتطورات التي تحدث على أصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية والأسعار أو تاريخ إنتهاء الصلاحية.

ج- الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على السداد فقد تكون هذه الظروف غير مواتية لنشاط العمل فتؤثر عليه سلبا، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة لطالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من الغير المنطقي التوسع في منح القروض لذا يجب على البنك التنبؤ بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة الإقراضية

لا بد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقراضية

الفرع الأول: تعريف السياسة الإقراضية

يمكن تعريف السياسة الإقراضية بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء على ذلك فإن

سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض¹. كما يمكن تعريفها بأنها "فن إعداد خطة عمليات ائتمانية مترابطة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف معينة"². وتعرف أيضا بأنها "إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات والإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة البنكية بشكل عام وإدارة الائتمان (القروض التسليف) بشكل خاص"³. ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة الإقراضية هي مجموعة من الأسس والمعايير والشروط التي يحددها البنك المركزي لإدارة عمليات البنوك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المناسب وتوفير عوائد مناسبة للبنوك.

الفرع الثاني: خصائص السياسة الإقراضية

- لكي تكون السياسة الإقراضية فعالة يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص نورد أهمها في مايلي⁴:
- أن يؤدي تطبيقها إلى تقليل مخاطر منح القرض؛
 - أن تكون مكتوبة؛
 - أن تكون مفهومة لدى متخذ القرار على نحو جيد، وسهلة التطبيق؛
 - أن تكون مرنة بأن تتم مراجعتها بين الحين والآخر وكلما دعت الضرورة لذلك؛
 - أن لا تتعارض مع الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل البنك وخاصة تعليمات البنك المركزي؛
 - أن يؤدي تطبيقها إلى تحقيق أهداف البنك وتطلعاته.

الفرع الثالث: أهمية سياسة الإقراض

تطلب الأمر -وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها - فهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بها يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموجودة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، وطالما ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

يتضح مما سبق أن، هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال، من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات، ويعني ذلك في النهاية إلى التنوع غير الملائم لمحفظه الإقراض، وزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص ص 118، 119.

² خالد بن عمر، مرجع سابق، ص 20.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، "إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 126.

⁴ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 183.

يعني وجود السياسة المكتوبة تقريبا الاتجاهات المتباينة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات، والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، فبالإضافة إلى كون هذه السياسة - تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال فلا بد أن تكون متمشية ومتسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك وبذلك يتضح أن وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وضرورية، إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها¹.

الفرع الرابع: أهداف السياسة الإقراضية

تعمل السياسة الإقراضية على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في²:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعماله؛

- ترشيد القرار الإقراضي في البنك بتحديد المجالات التي يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة القرض الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين؛

- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها؛

- التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة، من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقراضية

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي³:

أ- الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية

يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد منح القروض، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الإقراضية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، 2004، ص ص 141، 142.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 146.

³ علا نعيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 144-146.

ب- تقرير حدود ومجال الاختصاص

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

ت- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تمشي مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة، مثل ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان مثلاً، ففي هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها البنك في ظل الظروف الحالية، بما يوفر وقت وجهد المسؤولين عن منح الائتمان في الاستقصاء والتحري عن طالب القرض، والتركيز على الطلبات التي تتماشى مع سياسة البنك، وهل يتعامل البنك في القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

ث- التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المأداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدماً وبصفة عامة لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

ج- المنطقة التي يخدمها البنك

يجب أن يتقرر مقدماً المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح القرض، ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح القرض مقارنة بالوظائف الأخرى.

ح- شروط ومعايير منح الائتمان

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري، والاستقصاء، عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي.

خ- إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان

بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدوّن في كتيب، ويبدو ذلك واضحاً في البنوك الكبيرة، (في شكل دليل الحصول على القرض) ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

تتأثر السياسة الإقراضية في البنوك التجارية بمجموعة من العوامل نورد أهمها فيمايلي¹:

أ- سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية

تؤثر السياسات التي يتبناها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة في البنوك، ويتبع البنك المركزي في ذلك مجموعة من أدوات الرقابة المؤثرة على حجم الاقتراض فيما يعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية؛

ب- حجم الودائع

وتتمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة، فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب في أي نوع آخر من الودائع. كما أن اتجاه الودائع المستمر في الارتفاع يمكن أن يغري البنك بزيادة توظيفه في الإقراض والاستثمار؛

ت- حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك

يتحدد حجم الموارد المتاحة للإقراض وفقا لحجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل والتي تشمل المباني والأثاث والأصول الأخرى، إذ يجب على البنك أن ينتقص تلك النسبة ويتجنبها لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه. وكلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الإقراض المتاح؛

ث- حجم رأس مال وحقوق الملكية

يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة في حقوق الملكية والودائع والأموال المقترضة من البنوك وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال، وعموما فإن كل بند من هذه البنوك له أهمية وتكلفة خاصة وله تأثير ذو طبيعة معينة على نمط القروض؛

ج- الظروف والأوضاع الاقتصادية

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين. كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والاقتراض على السواء؛

ح- موقع البنك

حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 147، 150.

خلاصة

تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، وذلك لأنه يقوم بمهمة أساسية تتمثل في قبول الأموال الفائضة عن حاجة الجمهور في شكل ودائع لتعيد منحها لمستثمرين آخرين في شكل قروض، ولقد كانت ومازالت القروض البنكية هي أحد أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة وتعتبر القروض البنكية أهم نشاط يسعى من خلاله البنك التجاري لتحقيق أرباح ملائمة.

وعادة ما تضع البنوك سياسة لمنح القروض توضح فيها ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات الإقراض.

الفصل الثالث

دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي
الجزائري - وكالة الطاهير

المبحث الثاني: دراسة قرض من طرف بنك
القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -

المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع
المقدم

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لهذا الموضوع والمتمثلة في الفصلين النظريين السابقين، حيث تم التطرق فيهما إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي، البنوك التجارية والقروض. سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بالموضوع، حيث سيتم من خلال هذا الفصل توضيح أهم الطرق المستعملة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- لدراسة ملف طلب القرض.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-.

المبحث الثاني: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير-.

المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يلعب بنك القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك لما يؤدي من دور هام في ربط العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية، وهذا من أجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد كل دولة. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري كمايلي¹:

الفرع الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري في 14-05-1966 على أنقاض القرض الشعبي لكل من: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية وهي شركة مرسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض، والبنك المختلط الجزائر - مصر. يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يقوم بمنح القروض في شتى الميادين.

يخضع بنك القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك التجارية إلى قانون النقد والقرض لسنة 1990 الصادر في 14-02-1990، ويخضع في جميع معاملاته إلى رقابة بنك الجزائر (المركزي)، الذي يخضع بدوره إلى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة.

لقد استطاع بنك القرض الشعبي الجزائري تقديم أكبر الخدمات إلى زبائنه، حيث ينشط حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنوك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة التي تضم 125 وحدة استغلال موزعة على كامل التراب الوطني، و 38 مديرية، وبهذا يكون بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، وشركة ذات أسهم براس مال يقدر ب 293000000 دينار جزائري، مقره الاجتماعي 02 شارع عميروش الجزائر العاصمة، وهو بنك يجمع بين الحضور المحلي والتفتح على العالم الخارجي بفضل مراسليه البنكيين.

لقد اكتسب بنك القرض الشعبي الجزائري شهرة كبيرة وثقة واسعة من قبل الزبائن، نظرا لنوعية وجودة الخدمات المقدمة، هذه النوعية التي تستند إلى العلاقة المميزة المشخصة والمطبوعة بالسرية، انشغاله الدائم هو الاستجابة إلى رغبات الزبائن بهدف مصاحبتهم في مشاريعهم التي يطمحون لإنجازها.

الفرع الثاني: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -

القرض الشعبي الجزائري (CPA) وكالة الطاهير هو أحد المؤسسات البنكية تحمل الرمز "321"، وهي إحدى الوكالات العشر التابعة لمجموعة الاستغلال ببجاية والتي رمزها "831"، الواقعة بشارع سيدس أحمد - بجاية-، لقد تم فتح وكالة الطاهير في 24-01-1981، حيث لم يكن لها وقتها مقر خاص بل كانت تعمل في مبنى مؤجر إلى غاية 01-10-1992، أين تم تدشين مبنى خاص بالوكالة بحضور ممثل عن المديرية العامة وممثل عن مديرية ناحية قسنطينة.

¹ الوثائق الداخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -.

المطلب الثاني: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -

تتمثل أهم مهام وصلاحيات القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير - فيما يلي¹:

- منح القروض مهما كانت طبيعتها (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، قروض الاستثمار والاستهلاك، قروض السكن والسيارات)؛
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن بشكل يسهل إجراء العمليات المالية؛
- جمع الودائع من الزبائن، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين عامة أو خاصة؛
- القيام بعمليات الصرف لصالح الزبائن؛
- الاكتتاب في السندات وإعادة بيعها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -:

تتكون مؤسسة القرض الشعبي الجزائري في وكالة الطاهير من عدة مكاتب ومصالح نذكرها فيما يلي²:

1. مكتب مدير الوكالة

يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية الامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

2. إدارة السكريتارية

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

3. نائب المدير

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

4. قسم المستخدمين

قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور، العلاوات، تنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات.

5. مصلحة القروض

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبت في طلباتهم، إعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القروض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى المجموعة المتواجدة بولاية بجاية ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط ألا

¹ الوثائق الداخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -.

² نفس المرجع.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

تتعدى قيمة القرض 400.000 دج، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، تتطلب دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، أما إذا تم تحويل الملف إلى المجموعة والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من ستة أشهر. كما تقوم الخلية بمتابعة المراحل التي تمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

6. مصلحة التجارة الخارجية

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج. ويضم ثلاثة أقسام: قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسيير العقود.

7. مصلحة الصندوق:

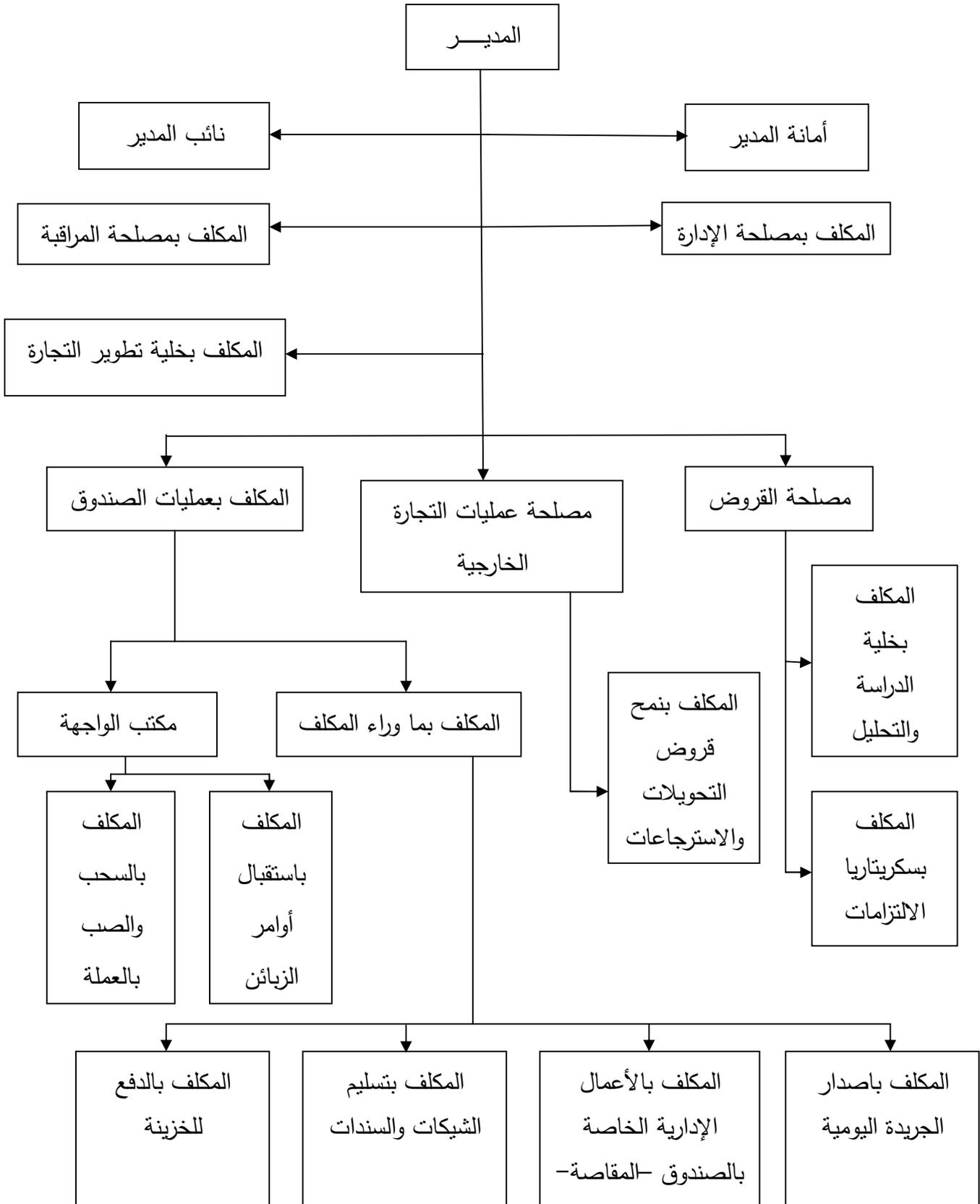
وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ- قسم الودائع: ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

ب- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، ويقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير:-

الشكل (09): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-



المصدر: وثائق مقدمة من بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

المطلب الرابع: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة إلى معرفة دقيقة واستيعاب كل حاجات الزبون، ومن ثم استنتاج نوعية القرض الذي يريده الزبون.

وتنقسم القروض الممنوحة من طرق بنك القرض الشعبي الجزائري إلى¹:

1. قروض الاستغلال:

هذا القرض لا يجب أن يتعدى مدته 24 شهرا على الأقل، وهو مخصصا لتمويل الاحتياجات الجارية للمؤسسة طول فترة الاستغلال، كما يمكن أن يأخذ عدة أشكال منها:

أ- قرض مباشر أو عن طريق الصندوق: ونجد فيه:

✓ تسبيق على السندات الجارية؛

✓ تسهيلات الصندوق؛

✓ القرض الفصلي؛

✓ السحب على المكشوف؛

✓ التسبيقات على الفاتورات؛

✓ التسبيقات على البضاعة؛

✓ خصم الأوراق التجارية؛

ب- قرض غير مباشر أو عن طريق الإمضاء: وتتمثل أنواعه في:

✓ ضمان سندي؛

✓ الضمان الجمركي؛

✓ تعهد الصفقات؛

✓ الاعتماد المستندي (التصدير والاستيراد)؛

2. قروض الاستثمار

وهي القروض الموجهة التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جيدة أو تجديد آلات ومعدات الإنتاج أو قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:

أ- قروض متوسطة الأجل: تمتد فترة منح هذه القروض بين 2 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة

القرض الممنوح حسب المردودية المتوقعة للمشروع . وتنقسم إلى:

✓ قرض **promed**: هو قرض استثماري طويل أو متوسط الأجل موجه لتمويل شراء التجهيزات، أو لشراء

وتهيئة محل، أو الاثنتين معا، ويستفيد من هذا القرض كل المتعاملين في القطاع الصحي سواء كانوا أشخاص

طبيعيين أو معنويين مثل الأطباء الاختصاصيين، أطباء الأسنان، البيطرة...

¹ مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسات التقنية لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-، 2019/08/26، على الساعة 10.00.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

✓ **قرض prolib**: هو قرض استثماري طويل أو متوسط الأجل موجه لتمويل شراء التجهيزات، أو للشراء والتهيئة معا، هذا القرض مخصص للمستثمرين الذين يرغبون في توسيع نشاطهم أو المستثمرين الجدد الذين يمارسون النشاط لأول مرة.

ب- **قروض طويلة الأجل**: تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و 20 سنة وتمنح أيضا حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة.

3. قروض عقارية

وتتمثل في:

1. **القروض السكنية للخواص**: هي قروض عقارية طويلة أو متوسطة الأجل موجهة لتمويل شراء مسكن ترقوي جماعي، بناء مسكن ريفي، ومن أشكالها مايلي:

✓ **السكن الترقوي الجماعي**: وهو عبارة عن مسكن جديد يخضع لقواعد الملكية الجماعية مسعر ومباع من مفاول عمومي أو خاص؛

✓ **بناء مسكن ريفي**: وهو مسكن ريفي يعرف كبناء استفاد مالكة من قرار الأحقية بدعم الدولة في إطار سكن.

المبحث الثاني: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

سنقوم بتخصيص هذا المبحث لدراسة ملف القرض المقدم من طرف مؤسسة السيد XX للتجارة بالتجزئة للحوم والدواجن والبيض، حيث يقدم لوكالة الطاهير بغرض الحصول على القرض، وقبل منح القرض يقوم البنك بعدة إجراءات تتمثل في الحصول على المعلومات حول المؤسسة طالبة القرض والشروط الواجب توفرها في المقترض.

المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض

الفرع الأول: تقديم الشخص والمشروع¹

تبدأ الإجراءات بحضور ممثل المؤسسة إلى الوكالة، حيث يقوم بتقديم نفس إلى المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب القرض، ومعرفة المشروع المراد إنجازه، ومن ثم يقوم رئيس مصلحة القروض بطلب تكوين ملف طلب القرض حسب الشروط المعمول بها.

ونذكر المعلومات الخاصة بالمشروع (الملحق 01):

- نشاط المقترض: تجارة اللحوم والدواجن والبيض بالتجزئة؛
- القطاع: الفلاحة؛
- الشكل القانوني: شخص طبيعي؛
- تاريخ الدخول: 2019؛
- المقر: أولاد سويسي - الطاهير - ولاية جيجل؛

¹ مقابلة مع موظف بالوكالة، مكلف بالدراسة التقنية لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- ، 2019/08/26، على الساعة 10.30.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

- نوع القرض: قرض متوسط الأجل؛

- الغرض من القرض: شراء شاحنتين للتبريد؛

- قيمة القرض: 483000000.

تحصلت المؤسسة على الموافقة المبدئية وقدمت لها نشرية تتضمن مكونات ملف القرض (الملحق 02)، (03)، حيث قدمت المؤسسة جميع المعلومات الخاصة بالمشروع.

ثانيا: الهيكل التمويلي للمشروع لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

من خلال الجدول التالي سيتم توضيح الهيكل التمويلي للشخص طالب القرض.

الجدول (03): الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير -

العناصر	المبلغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	2070000.00	30%
القرض البنكي	4830000.00	70%
المشروع الكلي	6900000.00	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(04)

نلاحظ من خلال الجدول (03) أن تكلفة المشروع قدرت بـ 6900000.00 دج، وقد ساهم العميل بمبلغ قيمته 2070000.00 دج، أي بنسبة 20%، أما المبلغ المتبقي فكان عبارة عن قرض مقدم من طرف البنك والذي يقدر بـ 4830000.00 دج، أي بنسبة 70%، وبالتالي فإن المشروع يعتمد في تمويله على القرض البنكي بنسبة أكبر من اعتماده على أمواله الخاصة.

المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في المقترض والوثائق اللازمة

الفرع الأول: الشروط اللازمة توفرها في المقترض

وتتمثل في¹:

✓ السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة وخالي من السوابق العدلية كما يهتم البنك إذا كان الزبون قاصرا أم لا؛

✓ أن يكون النشاط يمول الاقتصاد مما يساهم في التنمية الاقتصادية؛

✓ أن يكون المشروع موافقا لعادات وتقاليد المجتمع؛

✓ الدراسة المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والمؤشرات ...

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض

1- الوثائق الإدارية والقانونية

✓ طلب القرض موقع من الشخص المخول قانونيا؛

✓ نسخة من القانون الأساسي مصادق عليها " بالنسبة للأشخاص المعنويين "؛

¹ مقابلة مع موظف بالوكالة، المكلف بالدراسة التقنية لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-، 2020/08/26، على الساعة 11.00

- ✓ محضر اجتماع للأشخاص المعنويين الذي يعين ويسمح للمسير بالإقراض؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري إن كان الزبون يتمتع بصفة التاجر أو أي وثيقة أخرى تثبت الصحة الحقيقية للمستفيد "مثل بطاقة الفلاح"؛
- ✓ نسخة من عقد ملكية محل مزاولة النشاط أو المشروع أو عقد كراء.

2- الوثائق المحاسبية والضريبية

- ✓ الميزانيات وجدول حسابات النتائج لسنوات الخمس الأخيرة؛
- ✓ تقرير المحاسبين العموميين؛
- ✓ الميزانية وجدول حسابات النتائج التقديرين؛
- ✓ الوضعيات الضريبية: شهادات عدم الإخضاع للضريبة والرسوم.

3- الوضعيات الشبه الضريبية

- ✓ شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓ شهادة عدم الانتساب على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

4- الوثائق الاقتصادية والمالية

- ✓ دراسة تقنية اقتصادية (بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار)؛
- ✓ فاتورة شكلية (تقييمية).

المطلب الثالث: دراسة البنك لملف القرض

بعد تقديم ملف طلب القرض إلى وكالة الطاهير، والمتمثل في طلب قرض متوسط الأجل لشراء شاحنتين للتبريد، تقوم الوكالة بدراسة عميقة لملف القرض من خلال تفحص الوثائق المكونة لملف القرض، مبلغ القرض، كما يقوم المكلف بالدراسات بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية الضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم

بعد دراسة البنك لملف طلب القرض وجمعه لكافة المعلومات المتعلقة بالزبون، يقوم البنك بدراسة مالية تقييمية للمشروع المقدم وذلك أدوات التحليل المالي معايير تقييم الربحية.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس المال العامل

يتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تغطية الأصول الثابتة. والجدولين التاليين يوضحان لنا قيم رأس المال العامل من أعلى وأسفل الميزانية على التوالي:

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول(04): تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	17838652.31	20012484.19	22147433.62	24443671.6	26780135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	17871019.91	21626483.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

الجدول(05): تطور مؤشر رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
الديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	1787109.91	21626483.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (04) أو (05) نلاحظ أن رأس المال العامل موجب للمؤسسة XX خلال جميع السنوات (2019-2023)، كما لاحظنا أنه في تزايد مستمر، هذه الوضعية تدل على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة ويبقى فائض أو هامش أمان يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاق الديون، وهذا يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة XX على مواجهة التزاماتها.

وينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع وهي كالتالي:

أولاً: رأس المال العامل الصافي

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية، قيم هذا المؤشر

نعرضها من خلال الجدول (06)

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (06): تطور مؤشر رأس المال الصافي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
الديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
رأس المال العامل الصافي	7009000.62	10601832.5	14155781.93	1787109.91	21626483.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة

يسمى هذا المؤشر أيضا برأس المال العامل الدائم، ولقد قمنا بتحليل وتفسير نتائجه سابقا عند حساب رأس المال العامل.

ثانيا: رأس المال العامل الخاص

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة، والجدول (07) يبين قيم هذا المؤشر

الجدول (07): تطور مؤشر رأس المال الخاص خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	13008625.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	6737832.5	11257781.93	15939019.91	20660471.44
رأس المال العامل الخاص	2179000.62	6737832.5	11257781.93	15939019.91	20660483.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة XX موجب وفي تزايد مستمر خلال السنوات الخمس (2019-2023)، معناه أن الأموال الخاصة للمؤسسة XX كافية لتغطية الأصول الثابتة.

ثالثا: رأس المال العامل الأجنبي

يقصد به قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، هذه الموارد تعتبر ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، الجدول (08) يبين قيم هذا المؤشر.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (08): تطور مؤشر رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الديون	4830000.00	3864000.00	2898000.00	1932000.00	966000.00
رأس المال العامل الأجنبي	4830000.00	3864000.00	2898000.00	1932000.00	966000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06) للمؤسسة.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (08) نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة XX موجب، وهذا يدل على أن المؤسسة XX تعتمد في تمويل أصولها المتداولة عن طريق الديون.

رابعاً: رأس المال العامل الإجمالي

يتمثل رأس المال العام الإجمالي في مجموع الأصول المتداولة، وهي تلك الأصول التي تتحول عادة إلى نقدية خلال السنة. يبين الجدول (09) لنا قيم رأس المال العام الإجمالي للمؤسسة.

الجدول(09): تطور مؤشر رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
رأس المال العامل الإجمالي	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)

من خلال الجدول (09) نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة XX موجب طيلة السنوات الخمسة (2019-2023)، كما نلاحظ أنه في ارتفاع مستمر وهذا يعطي صورة إيجابية لصحة التوازن المالي للمؤسسة XX.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

يعتبر احتياجات رأس المال المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو حجم الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، والجدول (10) يبين تطور هذا المؤشر.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (10): تطور مؤشر احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة ماعد أصول الخزينة	3240710	3240710	1240710	1240741	1240741
الخصوم المتداولة ماعد خصوم الخزينة	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
احتياجات رأس المال العامل	-22050986	-22050986	-24050986	-24050986	-24050986

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (10)، يتضح لنا بأن قيم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة XX سالبة خلال السنوات الخمسة (2019-2020)، وهذا الانخفاض يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة XX على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال، وأنها ليست بحاجة إلى موارد مالية.

الفرع الثالث: الخزينة

هي مجموع الأصول التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، وتطور هذا المؤشر يبينه الجدول (11)

الجدول(11): تطور مؤشر الخزينة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	17871019.91	21626483.44
احتياجات رأس المال العامل	-22050986	-22050986	-24050986	-24050986	-24050986
الخزينة	29059989.62	32652818.5	38206767.93	41922005.91	45677469.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين (04)، (10).

من خلال الجدول (11) يتضح لنا بأن خزينة المؤسسة XX موجبة وفي تزايد مستمر خلال جميع السنوات، وهو يعني أن رأس المال العامل غطى كافة احتياجات رأس المال العامل، ويبقى فائض يحول إلى الخزينة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة XX في توازن مالي مريح من حيث السيولة وبإمكانها القيام بتسديد مستحققاتها بسرعة.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام المردودية

تدل المردودية على قدرة الوسائل المتوفرة لدى المؤسسة على تحقيق النتيجة.

الفرع الأول: المردودية التجارية

تبين المردودية التجارية الربح المحقق من كل دينار عن المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة

على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، حيث يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (12)

الجدول (12): تطور مؤشر المردودية التجارية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
نتيجة الدورة الصافية	3716995.50	4280431.88	4439100.43	4655922.98	4772036.53
رقم الأعمال خارج الرسم	40000000	42000000	44100000	46305000	48620250
المردودية التجارية	0.09	0.10	0.10	0.10	0.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06)، (07) للمؤسسة.

نلاحظ أن المردودية التجارية للمؤسسة XX موجبة خلال السنوات الخمسة (2019-2023)، معناه أن

رقم الأعمال السنوي الصافي غطى جميع التكاليف.

ثانيا: المردودية الاقتصادية

تقيس المردودية الاقتصادية الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، والجدول (13) يبين

قيمها.

الجدول (13): تطور مؤشر المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
فائض الإجمالي للاستغلال	4400400.00	6005400.00	6105970.00	6256694.00	6306709.00
الأصول الاقتصادية	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
المردودية الاقتصادية	0.10	0.13	0.12	0.12	0.12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

من الجدول (13) نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة XX موجبة مع وجود انخفاض طفيف في

قيمها، وهذا يدل على أن المؤسسة XX قادرة على استغلال موجوداتها.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

ثالثا: المردودية المالية

تعتبر هذه النسبة المقياس الحقيقي والممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة، حيث تدل المردودية المالية على العائد الذي يحصل عليه الملاك مقابل كل دينار مستمر، قيم هذه المردودية بينها الجدول (14).

الجدول (14): تطور مؤشر المردودية المالية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	3716995.50	4280431.88	4439100.43	4655922.98	4772036.53
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
المردودية المالية	0.28	0.26	0.23	0.20	0.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06) للمؤسسة.

من خلال الجدول (14) يتبين لنا تراجع في قيم المردودية المالية في السنوات الخمسة (2019-2020)، وهذا يدل على أن المؤسسة XX غير قادرة على استغلال مواردها المالية المتاحة بشكل عقلاني وعليه تحقيق نتيجة أكبر من خلال رفع مردوديتها.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفرع الأول: نسب السيولة

تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة واستخداما من طرف البنوك التجارية، حيث يتم استخدام هذه النسب للحصول على معلومات حول سيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، ومن أجل الحكم على سيولة المؤسسة نقوم بحساب النسب الثلاث والمتمثلة في نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة النقدية.

أولا: نسبة السيولة العامة (المتداولة)

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية، أي تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات الجارية، والجدول (15) يبين قيمها.

الجدول (15): تطور مؤشر السيولة العامة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/النسبة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
ديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة العامة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة XX في تزايد مستمر خلال السنوات الخمسة (2019-2023)، حيث نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية كل ديونها القصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، وهذا يعطي للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة XX على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تلك الفترة.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون، وقد كانت قيم هذه النسبة خلال الفترة (2019-2023) كما هو موضح في الجدول (16).

الجدول (16): تطور مؤشر السيولة السريعة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة ما عدا المخزونات	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
الخصوم المتداولة	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة السريعة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يتضح لنا من الجدول (16) أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية خصومها المتداولة دون استخدام مخزونها، وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون أن تلجأ إلى بيع مخزونها السلي في تلك الفترة

ثالثا: نسبة السيولة النقدية

تظهر النسبة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل في آجال قياسية باستخدام القيم الجاهزة، قيم هذه النسبة موضحة في الجدول (17).

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (17): تطور مؤشر نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيم الجاهزة	29059986.62	32652818.50	38206767.93	41922005.31	45677469.44
ديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة النقدية	1.14	1.29	1.51	1.65	1.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يبين الجدول (17) أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة XX أكبر من النسبة المقبولة والتي تكون محصورة بين (25%-35%)، وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بقدر معقول من النقدية في خزينتها، وهذا يدل أن المؤسسة XX لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تعتبر نسب النشاط من أكثر النسب المستخدمة في قياس كفاءة المؤسسة في دوران موجوداتها، حيث تقيس سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد، حيث يمكن من خلال ذلك معالجة القصور الناتج عن استخدام نسب السيولة التي تعتمد على الحسابات المتداولة كأساس للقياس.

أولاً: مهلة دوران إجمالي الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، والجدول (18) يبين قيم هذا المؤشر

الجدول(18): تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
صافي المبيعات	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
مجموع الأصول	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
مهلة دوران الأصول	0.92	0.92	0.92	0.93	0.93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول (18) أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.92 دج بالنسبة للسنوات الثلاث (2019 - 2021)، أما بالنسبة لسنتين (2021 - 2022) كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.93، وهذا يعني أنه يوجد تطور صغير جدا في كفاءة إدارة المؤسسة XX.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

ثانيا: معدل دوران الأصول الثابتة

تكن أهمية هذا المعدل في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، والجدول (19) يوضح قيم هذا المؤشر.

الجدول(19): تطور مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
صافي المبيعات	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
مهلة دوران الأصول الثابتة	3.69	4.46	5.51	7.04	9.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول (19) نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة XX في تزايد مستمر خلال الفترة 2023-2029، وهذا يدل على مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.

ثالثا: نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وهي تحدد مستوى رأس المال العامل، ولتوضيح قيم هذا المؤشر نستعن بالجدول (20).

الجدول(20): تطور مؤشر نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	17838652.31	20012484.19	22147433.62	24443671.6	26780135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
نسبة التمويل الدائم	1.64	2.50	2.77	3.71	5.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يتضح من الجدول (20) أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة XX أكبر من الواحد، وتتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2019-2020)، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة.

رابعا: نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذه النسبة يوضحها الجدول (21).

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول(21): تطور مؤشر نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2023	2024
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
نسبة التمويل الخاص	1.20	1.71	2.40	3.42	5.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول(21) أن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة XX تتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة XX تستطيع تغطية أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن هناك توازن مالي.

خامسا: نسبة التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه في تمويل أصولها من أموال الغير، وهذه النسبة يوضحها

الجدول (22)

الجدول (22): تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الديون	30121727.00	29155727.00	28189727.00	27223727.00	26257727.00
مجموع الأصول	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
نسبة التمويل الخارجي	0.69	0.64	0.59	0.54	0.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول (22) أن نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة XX في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمسة (2019-2023)، أي أن المؤسسة XX قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية من خلال بيع موجوداتها.

الفرع الثالث: نسب المديونية

أولا: نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

هي نسبة تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة، قيم هذه النسبة يوضحها الجدول

(23).

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (23): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام خلال الفترة 2019-2023

2023	2022	2021	2020	2019	
25814135.13	22511671.60	19249433.62	16148484.19	13008652.31	الأموال الخاصة
52071862.13	49735398.60	47439160.62	45304211.19	43130379.31	مجموع الأصول
0.49	0.45	0.40	0.35	0.30	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول (23) أن نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام موجبة وترتفع من سنة لأخرى، لذلك يمكن القول أن المؤسسة XX تعتمد بشكل كبير على الأموال الخاصة في التمويل العام.

ثانيا: نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

هي نسبة تقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، والجدول (24) يبين

قيمتها.

الجدول (24): تطور مؤشر نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم خلال الفترة (2019-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	
25814135.13	22511671.60	19249433.62	16148484.19	13008652.31	الأموال الخاصة
26780135.13	24443671.6	22147433.62	20012484.19	17838652.31	الموارد الدائمة
0.96	0.92	0.86	0.80	0.72	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

نلاحظ من خلال الجدول (24) أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة XX موجبة وفي ارتفاع مستمر خلال الفترة (2019-2023)، كما نلاحظ أنها أكبر من 50%، وهو المقياس المناسب لاعتماد المؤسسة XX في تمويلها الدائم على الأموال الخاصة.

ثالثا: نسبة تغطية المصاريف المالية

تدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة في التحكم في مصاريفها المالية، والجدول (25) يوضح قيمها.

الجدول(25): تطور مؤشر نسبة تغطية المصاريف المالية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المصاريف المالية	157246.38	305968.12	247869.57	181771.02	115672.46
رقم الأعمال السنوي الصافي	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
نسبة تغطية المصاريف المالية	0.0039	0.0072	0.0056	0.0039	0.0023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (07) للمؤسسة.

من خلال الجدول (25) يتبين لنا أن نسبة تغطية المصاريف المالية للمؤسسة XX منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة XX تتحكم في مصاريفها المالية بشكل جيد، فكلما كانت نسبة تغطية المصاريف المالية منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

المطلب الرابع: التقييم باستخدام معايير الربحية

الفرع الأول: معيار صافي القيمة الحالية

معيار صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع.

أولا: حساب التدفقات النقدية السنوية

وقبل حساب صافي القيمة الحالية نقول أولا بحساب التدفقات النقدية، والجدول (26) يوضح ذلك.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

الجدول (26): التدفقات النقدية السنوية خلال الفترة 2019-2023

السنة/ المؤشر	2023	2022	2021	2020	2019	0
النتيجة الصافية	4772036.53	4655922.98	4439100.43	4280431.88	3716995.50	6900000.00
الاهتلاك	1419000.00	1419000.00	1419000.00	1419000.00	526158.12	
التدفقات النقدية السنوية	6191036.53	6074922.98	585810.43	5699431.88	4243153.62	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06)، (07) للمؤسسة

ثانيا: حساب صافي القيمة الحالية

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Rt}{(1+r)^t} - I_0$$

$$VAN = (4243153.62/(1+0.03)^1) + (5699431.88/(1+0.03)^2) +$$

$$(585810.43/(1+0.03)^3) + (6074922.98/(1+0.03)^4) + (6191036.53/(1+0.03)^5)$$

$$- 9600000.00$$

$$= 13865860.31$$

نلاحظ من خلال النتيجة المتحصل عليها أن صافي القيمة الحالية للمؤسسة XX موجبة، وهذا يعني أن

المشروع حقق مردودية إيجابية، وعليه فالبنك سيقوم بتمويل المشروع.

الفرع الثاني: التقييم باستخدام دليل الربحية

يعرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع على تحقيق الأرباح.

دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة / التكلفة الأولية للاستثمار

$$IP = \frac{13865860.21}{9600000.00} = 2.009$$

من خلال النتيجة المتحصل عليها نلاحظ أن دليل الربحية للمؤسسة XX أكبر من الواحد، معناه أن كل دينار

منفق من قيمة القرض، يدير 2.009 دج من الأرباح، وعليه يمكن للبنك قبول تمويل المشروع.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

من خلال ما سبق يمكن تلخيص جميع المؤشرات المحسوبة في الجدول التالي:

الجدول (27): إجمالي مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX

2023	2022	2021	2020	2019	المؤشر/السنة
21626483.44	17871019.91	14155781093	10601832.5	7009000.62	رأس المال العامل
21626483.44	1787109.91	14155781.93	10601832.5	7009000.62	رأس المال العامل الصافي
20660483.44	15939019.91	11257781.93	6737832.5	2179000.62	رأس المال الخاص
966000.00	1932000.00	2898000.00	3864000.00	4830000.00	رأس المال العامل الأجنبي
46918210.44	43162746.91	39447058.93	35893559.50	32300727.62	رأس المال العامل الإجمالي
-24050986	-24050986	-24050986	-22050986	-22050986	احتياجات رأس المال العامل
45677469.44	41922005.91	38206767.93	3265281.5	29059989.62	الخزينة
0.09	0.10	0.10	0.10	0.09	المردودية التجارية
0.12	0.12	0.12	0.13	0.10	المردودية الاقتصادية
0.18	0.20	0.23	0.26	0.28	المردودية المالية
1.85	1.70	1.55	1.41	1.27	نسبة السيولة العامة
1.85	1.70	1.55	1.41	1.27	نسبة السيولة السريعة
1.80	1.65	1.51	1.29	1.14	نسبة السيولة النقدية
0.93	0.93	0.92	0.92	0.92	مهلة دوران إجمالي الاصول

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير-

9.43	7.04	5.51	4.46	3.69	معدل دوران الأصول الثابتة
5.19	3.71	2.77	2.50	1.64	نسبة التمويل الدائم
5.00	3.42	2.40	1.71	1.20	نسبة التمويل الخاص
0.50	0.54	0.59	0.64	0.69	نسبة التمويل الخارجي
0.49	0.45	0.40	0.35	0.30	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام
0.96	0.92	0.86	0.80	0.72	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم
0.0023	0.0039	0.0056	0.0072	0.0039	نسبة تغطية المصاريف المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة

قرار لجنة القرض

بعد انتهاء بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- من إجراء الدراسة على ملف طلب القرض من جانبها العام والتحليلي، يقوم في مرحلة أخيرة باتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض، وذلك حسب التنظيم المعمول به في كل بنك.

وبناء على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية، والمردودية، ومعايير تقييم الربحية، تم تشخيص وضعية المؤسسة XX بأنها وضعية تسمح لها بالاستفادة من القرض، حيث كانت نتائج التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض إيجابية على العموم، ومشجعة على مواصلة إجراءات منح القرض، وبذلك قرر البنك منح القرض المطلوب للمؤسسة XX .

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الجزء التطبيقي إلى دراسة حالة ملف بنك قرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- حيث حاولنا إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي تجريها الوكالة من أجل منح القرض وتتمثل حسب دراستنا الميدانية هذه في دراسة الوضعية المالية للعميل من خلال الوثائق المقدمة من طرفه والمتضمنة الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج التي تمكنه من حساب بعض النسب الخاصة بالخرينة، نسب الهيكلية، نسب المردودية الخاصة بنشاطه، والتي تمكننا فعلا من الوصول إلى معطيات حقيقية تعكس الوضعية المالية للعميل وبالتالي يمكن القول أن البنك يعتمد على التحليل المالي في تشخيص وضعية طالب القرض في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع يرى الباحث أن التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية يعتبر أهم وسيلة لتحقيق الرشد في اتخاذ القرارات، حيث يعتبر التحليل المالي من الأدوات الهامة التي يمكن لأي مشروع استخدامه للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي يرسمها، فهو يقوم على استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، واقتراح الحلول التي تسمح بالانتقال من حالة الضعف والحفاظ على مواطن القوة وتعزيزها، كل هذا لتحقيق الأهداف التي أنشئت البنوك التجارية من أجلها، لم تقتصر خدمات البنوك التجارية في نشاطها على العمليات التقليدية بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة وارتبطت بالتطور التكنولوجي المعاصر، حيث تعتبر الوسيط المالي بين أصحاب الفائض والعجز من خلال وظائفها المختلفة، هذا وتقوم البنوك بعملية التحليل المالي للكشف عن الوضع المالي للعميل طالب القرض ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في آجالها وتستعين في ذلك على أدوات التحليل المالي والتي من خلالها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، حيث تمنح البنوك للقروض أهمية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان فهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك التجاري للحصول على الإيرادات ومن أجل ذلك يجب أن تكون لكل بنك سياسة إقراضية تكون مبنية على أسس ومعايير سليمة والتي تعتبر المرشد الذي تعتمد عليه في إدارة منح القروض في البنوك.

❖ نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية ويمكن تلخيصها كالتالي:

➤ النتائج النظرية

- تساعد أدوات التحليل المالي إدارة البنك على اتخاذ قرار منح القرض من عدمه؛
- للبنك التجاري أهداف متعارضة (الربحية، السيولة، الأمان) يسعى دائما للتوفيق بينها؛
- يعد التحليل المالي من أكثر الوسائل نجاعة في اتخاذ القرارات المالية؛
- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض؛
- لكل بنك تجاري سياسة إقراضية تضمن له سلامة القروض التي يمنحها.

➤ النتائج التطبيقية

- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- بتشخيصه للوضع المالي بناءا على تحليله للميزانية المالية، جدول حساب النتائج؛
- تقوم البنوك التجارية بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه؛
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على التحليل المالي باعتباره وسيلة لكشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض؛

الخاتمة

- تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطاهير- هي الدراسة التي تسبق تنفيذ المشاريع بحيث تحدد إمكانية نجاحها وفشلها كما تساهم في تقادي مخاطر عدم السداد من قبل المستثمرين؛
- من خلال نتائج نسب السيولة يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بوضع مالي مريح يسمح لها بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

❖ اختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** من خلال المؤشرات والنسب المحسوبة في الجانب التطبيقي، فإن بنك القرض الشعبي الجزائري يعتمد فعلا على مؤشرات التوازن والنسب المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض كونها تعطي صورة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، ومنه الفرضية الأولى صحيحة.
- **الفرضية الثانية:** نعم الفرضية الثانية صحيحة لأن بنك القرض الشعبي الجزائري يستند إلى مجموعة من المعايير، لأنه يشترط على المؤسسة طالبة القرض مجموعة من الشروط لتكوين ملف القرض.

❖ الاقتراحات

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع يمكن الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات تتمثل في:
- التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة والضعف وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط القوة ونقاط الضعف واتخاذ القرارات الصحيحة؛
 - توفير تقنيات جديدة وتسهيلات لتقديم القروض؛
 - السعي لخلق محيط عمل ملائم وتحفيز الموظفين والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين المستمر واكتساب الخبرة؛
 - إيجاد طرق لمنح القروض تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
 - استحداث طرق جديدة من طرف البنوك لتطوير العمل البنكي.

❖ آفاق الدراسة

بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنة لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي ألا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع إذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق ونقترح دراسة العناوين التالية:

- مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها.
- ما مدى تأثير السياسة الإقراضية مستقبلا على قرار منح القرض.
- هل يمكن أن تصل البنوك إلى منح قروض تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

❖ الكتب

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 2- أحمد مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة.
- 3- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لوورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- 4- أسعد حميد علي، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 6- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2007.
- 7- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 8- باديس بن يحي بوخلوه، الأمثلة في تسيير خزانة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 9- بلعروسي أحمد النيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 10- ثريا عبد الرحيم الخرجي، شيرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 11- حسام الدين مصطفى خدّاش وآخرون، أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 12- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
- 13- حسين جميل البدري، البنوك: مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 14- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 15- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 16- خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية -، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

قائمة المراجع

- 17- خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2007.
- 18- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 19- دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 20- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 21- زكرياء الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 22- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتوريق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 23- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد (الجزء الثاني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 24- صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 25- ضياء مجيد الموسومي، أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 26- ضياء مجيد، اقتصاديات، النقود والبنوك، دار الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 27- عبد الحليم كراجه، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 28- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات علمية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 29- عبد الغفار حنفي، "الإدارة أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 30- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2004.
- 31- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.

قائمة المراجع

- 34- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.
- 35- عبدو كنجو، إبراهيم كنجو، الإدارة المالية، دار المسير، عمان، الأردن، 1997.
- 36- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 37- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 38- عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013.
- 39- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
- 40- علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
- 41- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 42- فيصل محمد شواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 43- كاظم جاسم العيساوي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 44- مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 45- محمد سمحان الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
- 46- مصطفى كامل طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 47- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010.
- 48- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 49- محمد صالح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 50- محمد مطر، التحليل المالي والانتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 51- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 52- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

- 53- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 54- منير شاکر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 55- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامنة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 56- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- 57- نجم عبود نجم، مدخل في إدارة المشروعات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 58- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 59- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 60- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- ❖ **المطبوعات الجامعية**
- 1- العيد صوفان، محاضرات في التحليل المالي (مطبوعة جامعية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018.
- 2- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية (مطبوعة جامعية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016.
- 3- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات) (مطبوعة جامعية)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
- 4- عبد الواحد بن غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي (مطبوعة جامعية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، 2016.
- ❖ **المقالات**
- 1- إسماعيل السبتي، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 16، العدد 33، جانفي 2018.
- 2- حسين محمد سمحان، "نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، عمان، المجلد 05، العدد 07، جانفي 2011.

- 3- رضا زهواني وآخرون، "دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.
- 4- سومية تبة، "دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013.
- 5- محمد البشير بن عمرو وآخرون، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2018.
- ❖ الرسائل الجامعية
- 1- إيمان العاني، البنوك التجارية الإلكترونية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
- 2- أسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008.
- 3- أمين راشدي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.
- 4- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيدها قراراتها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 5- باديس بوغرة، تقييم فعالية الربحية التجارية باستخدام معيار صافي القيمة الحالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2010.
- 6- بلال معوج، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016.
- 7- حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014.
- 8- حياة بزقاوي، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
- 9- خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011.
- 10- عبد المالك مهري، دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2013.
- 11- علي بو عبد الله، وظائف الإدارة المصرفية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

- 12- عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017.
- 13- غنية بن حركو، واقع دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011.
- 14- مريم خوبيزي، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018.
- 15- نعمان محمول، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

❖ الكتب

- 1- Ala capiez, élément de gestion financière, masson ; 4 édition ; paris ; 1994.
- 2-Patrice vizzavona ; gestion financière ; 9^{ème} Edition BERTI Edition , Alger, 2004.

الملاحق

الملحق (1) : طلب الإستفادة من القرض

Entreprise : X X commerce détail viande

Ouled Souissi Taher w-jjel

IFN° : 197618170052037

ART N° : 18050175036

A Monsieur

Le Directeur de crédit populaire D'Algérie (CPA)

Objet : Demande de mise en place d'un crédit

A MOYEN TERME

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit terme d'un montant de 4.830.000 DA qui sera utilisé pour le financement de l'acquisition de deux véhicules de transport qui sont indispensables pour l'exercice de l'activité commerce de détail des viandes en général.

Les valeurs des deux véhicules en question se présentent comme suit

- Deux camions frigo K 2500 BVM pour 4 830 000.00 DA

Il demeure entendu que L'acquisition de l'investissement projeté qui de l'ordre de 4 830 000.00 DA permettra de renforcer ses capacités de transport dans le but d'augmenter la part du marché qui y est d'année en année des plus prometteur.

Je reste à votre entière disposition pour toutes autres informations complémentaires que vous jugeriez nécessaires

Dans cette attente, veuillez agréer, Monsieur le directeur l'expression de ma distinguée considérations.

Le Gérant propriétaire

SOMMAIRE

Titre 01 : L'étude

01-01 : Objet de l'étude

Titre 02 : l'entreprise et son environnement économique, commercial et légal

02-01 : présentation générale de l'entreprise

02-01-01 : Identité

02-01-02 : localisation

02-01-03 : domiciliations et relations bancaires

02-01-03-01 : Domiciliations Bancaires

02-01-03-02 : Ancienneté des relations

02-01-04 : communication

02-01-05 : Dirigeants

02-01-06 : Investissements existants

02-01-06-01 : Equipements D'exploitation

02-01-07 : Outils et traitement comptables

02-02 : Environnement économique, commercial et légal

Titre 03 : Bilan D'ouverture

03-01 : Identification du crédit bancaire

03-02 : Examen du bilan d'ouverture

Titre 04 : L'investissement

04-01 : vision et axes stratégiques de développement de l'entreprise

04-01-01 : Objectifs stratégiques

04-01-02 : Objet et justification de l'investissement

04-02 : Présentation descriptive du projet d'investissement

04-02-01 : localisation du projet

04-02-02 : Planning de réalisation et de mise en exploitation de l'investissement

04-03 : Présentation chiffrée du projet d'investissement

04-03-01 : Tableau chiffrée de la partie immobilière de l'investissement

04-03-02 : Tableau chiffrée des équipements de l'investissement



الملحق (3) : الوثائق اللازمة لملف القرض

Titre 05 : Le Financement, les projections financières et la rentabilité économique

05-01 : Le schéma de financement envisagé

05-02 : Eléments constitutifs du plan de financement

05-02-01 : Tableau d'amortissements du crédit d'investissement sollicité

05-02-02 : Tableau d'amortissements des d'investissements comptabilisés au bilan

05-02-03 : Tableau d'amortissements des d'investissement à acquérir

05-02-04 : Tableau d'amortissements consolidés

05-03 : Tableau des projections comptables à 5 ans des TCR et des Bilans

05-03-01 : Projection du chiffre d'affaire

05-03-02 : Projection des matériel et fournitures consommées

05-03-03 : projection des services

05-03-04 : projection des frais de personnel

05-03-05 : projection des impôts et taxes

05-03-06 : projection des frais financiers

Titre 06 : Bilan Prévisionnelle

Titre 07 : Garanties à proposer

Titre 08 : Annexes documents nécessaires au dossier



- LE SCHEMA DE FINANCEMENT :

LE SCHEMA DE FINANCEMENT RECAPITULATIF :

NATURE DU FINANCEMENT	MONTANT (DA)
1-AUTO FINANCEMENT PARAPORTS EN COMPTE COURANT	36
2-EMRUNTS SOLLICITE	196
TOTAL 1+2	232

Titre 04 : L'investissement

04-01 : Vision et axes stratégiques

Elargir l'entreprise par l'acquisition de nouveaux produits pour renforcer et minimiser les charges de distribution et livrer des produits au client

04-01-01 : Objectifs stratégiques

Les investissements à accomplir :

-L'acquisition du nouveau matériel frigorifique pour les produits au marché de commerce de détail livrés sous forme de contrats à moyen terme

04-01-02 : Objet et justification de

L'investissement projeté à la suite de l'acquisition de produits Viande-volailles et œufs

04-02 : Présentation descriptive de

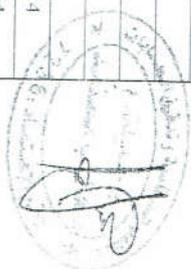
04-02-01 : localisation du projet

Jijel w- Jijel

BILANS PREVISIONNELS (ACTIF)

ACTIF	Previsions				
	EX 2019	EX 2020	EX 2021	EX 2022	EX 2023
ACTIFS NON COURANTS					
Part d'acquisition-goodwill positif ou negatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Batiments					
Autres immobilisations corporelles	9 834 001.69	8 415 001.69	6 996 001.69	5 577 001.69	4 158 001.69
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres					
Titres mis en equivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	995 650.00	995 650.00	995 650.00	995 650.00	995 650.00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 829 651.69	9 410 651.69	7 991 651.69	6 572 651.69	5 153 651.69
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours					
Créances et emplois assimilés					
Clients	3 240 741.00	3 240 741.00	1 240 741.00	1 240 741.00	1 240 741.00
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie	29 059 986.62	32 652 818.50	38 206 767.93	41 922 005.91	45 677 469.44
TOTAL ACTIF COURANT	32 300 727.62	35 893 559.50	39 447 508.93	43 162 746.91	46 918 210.44
TOTAL GENERAL ACTIF	43 130 379.31	45 304 211.19	47 439 160.62	49 735 398.60	52 071 862.13

Entreprise **XX** / COMM Détail Viande octobre 2019



الملاحق (5) : الميزانية - جانب الأصول
للسنوات المالية 2019 - 2023

BILANS PREVISIONNELS (PASSIF)

	EN 2019	EN 2020	EN 2021	EN 2022	EN 2023
ACTIF					
CAPITAUX PROPRES					
Capital Gms	6 018 185.00	8 594 580.50	11 536 861.38	14 582 276.81	17 768 626.79
Capital non appelé					
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)					
Ecart de réévaluation					
Ecart d'équivalence (1)					
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	3 716 695.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81
Part de la société consolidante (1)					
Part des minoritaires (1)					
TOTAL I	13 008 652.31	16 148 484.19	19 249 433.62	22 511 671.60	25 814 135.13
PASSIFS NON - COURANTS					
Emprunts et dettes financières	4 830 000.00	3 864 000.00	2 898 000.00	1 932 000.00	966 000.00
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL II	4 830 000.00	3 864 000.00	2 898 000.00	1 932 000.00	966 000.00
PASSIF COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés					
Impôts					
Autres dettes	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00
Trésorerie passif					
TOTAL III	25 291 727.00				
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	43 130 379.31	45 304 211.19	47 439 160.62	49 735 398.60	52 071 862.13

Entreprise  / COMM Détail Viande

octobre 2019

الملاحق (6) : الميزانية جانب المدهود -
للسنة المالية 2019 - 2020

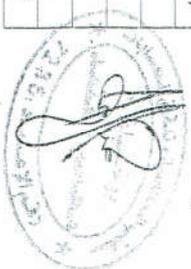


COMPTES DES RESULTATS - PROVISIONNELLES

	EX 2019	EX 2020	EX 2021	EX 2022	EX 2023
Ventes et produits annexes	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
Variation stocks produits fins et en cours					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
Achats consommés	-32 340 000.00	-32 628 000.00	-34 500 000.00	-36 300 000.00	-38 472 000.00
Services extérieurs et consommations	-150 000.00	-80 000.00	49 200.00	-100 000.00	-80 000.00
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-32 490 000.00	-32 708 000.00	-34 549 200.00	-36 400 000.00	-38 552 000.00
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	7 510 000.00	9 292 000.00	9 550 800.00	9 905 000.00	10 068 250.00
Charges de personnel	-1 209 600.00	-1 209 600.00	-1 270 080.00	-1 270 080.00	-1 300 320.00
Impôts, taxes et versements assimilés	-1 900 000.00	-2 077 000.00	-2 174 750.00	-2 378 226.00	-2 461 221.00
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	4 400 400.00	6 005 400.00	6 105 970.00	6 256 694.00	6 306 709.00
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Détachions aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-526 158.12	-1 419 000.00	-1 419 000.00	-1 419 000.00	-1 419 000.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V - RESULTAT OPERATIONNEL	3 874 241.88	4 586 400.00	4 686 970.00	4 837 694.00	4 887 709.00
Produits financiers					
Charges financières	-157 246.38	-305 968.12	-247 869.57	-181 771.02	-115 672.47
VI - RESULTAT FINANCIER	-157 246.38	-305 968.12	-247 869.57	-181 771.02	-115 672.47
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53
Impôts exigible sur résultats ordinaires					
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires					
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	36 283 004.50	-37 719 568.12	-39 660 899.57	-41 649 077.02	-43 848 213.47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53

Entreprise **X X** / COMM Détail Viande

octobre 2019



الملاحق (7) : جدول حسابات النتائج
حساب الطبيعة
المسران المالية: ٢٠١٩. ٢٠٢٣

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية والدور الذي يلعبه في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، وذلك عن طريق استخدام مختلف المؤشرات المالية.

ولقد تم إسقاط هذه الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطاهير-، فقد وقفت هذه الدراسة على مدى تطبيق أساليب التحليل المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري ومدى مساهمة هذا التحليل في اتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن التحليل المالي كونه أداة فعالة ومهمة تساعد البنوك على معرفة الوضع المالي للمؤسسات طالبة القرض.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المؤشرات المالية، البنوك التجارية، القروض، قرار منح القرض.

Abstract

This study aims to highlight the role of financial analysis in diagnosing the financial situation of the economic institution and the role it plays in rationalizing the decision to grant loans in commercial banks, by using various financial indicators. This study has been dropped on the Algerian Popular Loan Bank - Al Taher Agency - This study examines the extent of application of financial analysis methods in the Popular Loan Bank of Algeria and the extent of this analysis's contribution to the decision to grant loans in this bank. This study concluded that financial analysis is indispensable as it is an effective and important tool that helps banks know the financial position of the institutions requesting the loan.

Key words: financial analysis, financial indicators, commercial banks, loans, loan decision.